جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة لنيل شهادة ماستر

تخصص: مالية وحساب إدارة المخاطر فرع: مالية ومحاسبة

تفعيل أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية لإدارة المخاطر في منظمات الأعمال

دراسة ميدانية على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة

إعداد الطالبة:

_ أسماء دومي

اشرف الدكتور:

_ حسان بوبعاية

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمان الرحيم

(فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل ربي زدني علما)

سورة طه آية 114

شكر وتقدير:

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقي لإنجاز هذا العمل إعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لايسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور بوبعاية حسان لإشرافه على هذا العمل وتوجيهاته القيمة

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

إلى كل أساتذتي الذين كانوا لي سندا حتى أنعم الله عليا بمواصلة هذا العمل

لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى من كللهما الله بالوقار إلى من علماني العطاء دون إنتظار إلى من تطلعوا إلى نجاحي بنظرات الأمل

"والدي الكريمين"

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع زملائي وزميلاتي

إلى كل من سار على درب العلم وأخلص النية

إلى كل طالب علم

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

" اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعملنا"

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة.....أ/ح

الفصل الأول: مفهوم نظام المعلومات المالي والمحاسبي

تمهيد:..... 10

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المالي والمحاسبي 11

المطلب الأول: مفهوم البيانات والمعلومات والنظم.....11

المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات.....13

المطلب الثالث: تعريف نظام المعلومات المالي والمحاسبي.....14

المبحث الثاني: أهداف وأهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي..... 15

المطلب الأول: أهداف نظام المعلومات المالي والمحاسبي.....15

المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي..... 16

المبحث الثالث: فاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي.....17

المطلب الأول: تعريف الكفاءة..... 17

المطلب الثاني: تعريف الفاعلية..... 18

المطلب الثالث: الفرق بين الكفاءة والفاعلية..... 19

المطلب الرابع: فاعلية نظم المعلومات المالية والمحاسبية.....20
خلاصة الفصل الأول.....23

الفصل الثاني: مدخل إدارة المخاطر

تمهيد:..... 25

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر.....26

المطلب الأول: ماهية الخطر..... 26

المطلب الثاني: مفهوم المخاطرة 28

المطلب الثالث: الفرق بين المخاطرة والخطر والمجازفة..... 29

المطلب الرابع: تقنيات التعامل مع المخاطرة..... 29

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر..... 32

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر..... 32

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر.....34

المطلب الثالث: خطوات أو مراحل إدارة المخاطر 36

المبحث الثالث: إستخدام نظم المعلومات في برامج إدارة الخطر.....41

المطلب الأول: إستخدام نظام المعلومات التسويقية 41

المطلب الثاني: إستخدام نظام معلومات الإنتاج والتصنيع..... 42

المطلب الثالث: إستخدام نظام معلومات الموارد البشرية 42

المطلب الرابع: إستخدام نظام المعلومات التمويلية..... 43

خلاصة الفصل الثاني..... 43

الفصل الثالث: دراسة ميدانية على عينة من منظمات الأعمال بالمسيلة

تمهيد:..... 45

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية..... 46

المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة..... 46

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.....47

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة.....48

المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة..... 51

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات..... 51

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة..... 53

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور إستمارة الإستبيان.....55

المطلب الأول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بنظم المعلومات في المؤسسة..... 56

المطلب الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة..... 62

المطلب الثالث: مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة.....66

المطلب الرابع: إختبار فرضيات الدراسة 71

خلاصة الفصل الثالث.....73

الخاتمة.....75

قائمة المراجع

الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1_3)	**يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد إستمارات الإستبيان المزعة والمسترجعة**	**47**
(2_3)	**يوضح سلم ليكرت الخماسي الأبعاد ودرجات المقياس**	**49**
(3_3)	**يوضح عنوان المحور، أرقام الفقرات، عددها، والنسبة المئوية لكل محور**	**50**
(4_3)	**يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**	**51**
(5_3)	**يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**	**51**
(6_3)	**يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**	**52**
(7_3)	**يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية**	**52**

(8_3)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصفة الوظيفية	**53**
(9_3)	يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان	**54**
(10_3)	يبين إختبار التوزيع الطبيعي 1_ sample kolmogorov_ smirnov	**55**
(11_3)	يبين تحليل نتائج إختبار فرضية المحور الأول والمتعلقة بنظم المعلومات في المؤسسة	**56**
(12_3)	يبين تحليل نتائج إختبار فرضية المحور الثاني والمتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسة	**62**
(13_3)	يبين تحليل نتائج إختبار فرضية المحور الثالث والمتعلقة بمساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة	**66**

(14_3)	يوضح نتائج إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول المعنون بنظم المعلومات في المؤسسة	**71**
(15_3)	يوضح نتائج إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني المعنون بإدارة المخاطر في المؤسسة	**71**
(16_3)	يوضح نتائج إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث المعنون بمساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة	**72**

مقدمة

مقدمة:

أصبح اقتصاد السوق هو أساسا اقتصاد المعلومة، حيث أن توفر المعلومة الجيدة، وحرية وسرعة تدفقها في منظمات الأعمال هما الأساس لإقتصاد المنافسة ، مما يستدعي تفتحا مستمرا واطلاع واسعا على المعارف و المعلومات المتوافرة في كل مكان ،واستغلالها بعقلانية ونجاعة في اتخاذ مختلف القرارات اللازمة وإدارة المخاطر كما ينبغي توفير سبل إيصالها وتداولها.

التوجهات الجديدة نحو ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات ،وضع منظمات الأعمال في موقف الطلب المتزايد نحو توفير المعلومات التي تحتاجها وبالسرعة والدقة والتكلفة المناسبة الأمر الذي جعل الأساليب التقليدية المتبعة في عملية تدفق ومعالجة البيانات، عاجزة عن الإيفاء باحتياجات ومتطلبات متخذي القرار من المعلومات ومن هنا، لابد من إيجاد نظام المعلومات ، قادر على تقديم وتوفير معلومات أكثر ملاءمة لمستخدميها، وبالشكل الذي يراعي طبيعة متطلبات المستويات الإدارية المختلفة في منظمات الأعمال، بدءا من احتياجات المستويات التشغيلية، وانتهاءا بمتطلبات الإدارية الاستراتيجية من أجل إدارة ناجحة للمخاطر.

إشكالية الدراسة :

سنحاول في هذا البحث دراسة تفعيل أنظمة المعلومات من أجل إدارة المخاطر في منظمات الأعمال في الجزائر، ومن هنا تتجلى معالم إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن تفعيل أنظمة المعلومات من أجل إدارة المخاطر التي تتعرض منظمات الأعمال في الجزائر؟

وينطوي السؤال الجوهري على عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

1. ما مفهوم أنظمة المعلومات وماهي اهميتها؟
2. كيف يمكن تفعيل أنظمة المعلومات في المنظمة

3. ماهي أنواع المخاطر التي تواجه منظمات الأعمال؟

4. كيف يمكن إدارة المخاطر باستخدام أنظمة المعلومات؟

5. ما مدى استخدام المؤسسة محل الدراسة لأنظمة المعلومات لإدارة المخاطر فيها؟

فرضيات الدراسة:

- **كإجابات إحتمالية على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية يمكن إدراج الفرضيات التالية؟**

الفرضية الرئيسية:

- تفعيل أنظمة المعلومات يمكن المنظمة من إدارة المخاطر فيها بكفاءة وفعالية .

الفرضيات الفرعية:

- يوجد بالمؤسسة محل الدراسة أنظمة للمعلومات تمتاز بالكفاءة والفعالية .
- تقوم المؤسسة محل الدراسة بإدارة المخاطر قبل وبعد وقوعها .
- تساهم أنظمة المعلومات في المؤسسة محل الدراسة في إدارة المخاطر فيها.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها على وجه الخصوص مايلي:

- أصبح لأهمية المعلومات في الوقت الراهن، أكثر من ضرورة في منظمات الأعمال، لما يحققه من مزايا وأهداف، ولما له من أهمية بالغة في رفع كفاءة وفعالية هذه المنظمات.

- التطور السريع والملحوظ في تكنولوجيا المعلومات والإتصال تفرض على منظمات الأعمال، مواكبتها وإستعمالها لزيادة سرعة وسهولة تدفق المعلومات على كل المستويات.

- الشعور بأهمية الموضوع وضرورته، خاصة في ظل التحولات الإقتصادية التي تشهدها المؤسسات الإقتصادية.

أهمية الدراسة:

_ تكمن أهمية هذه الدراسة، في ضرورة إظهار قدرة نظام المعلومات المالية والمحاسبية، على تغطية حاجات طالبي ومستعملي المعلومات والتأكيد على مساهمتها الفعالة في مساعدة متخذي القرار الأنسب لتحقيق التميز، وكذا مواجهة التغيرات البيئية المستمرة، والتطورات التكنولوجيةالسريعة في المؤسسة الإقتصادية ، والتي تؤثر على عملها.

_ كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال وضع البيئة التنافسي الحاد، الذي تعمل في ظله المؤسسات الإقتصادية، وذلك نتيجة إنفتاحها على الإستثمارات الأجنبية، مما ينعكس بشكل كبير على الوضع التنافسي لهذه المؤسسات، أكثر مما هو عليه في الوقت الراهن، فضلا عن إعتبار المؤسسات أكثر المؤسسات إهتماما في مجال توفير نظم معلومات ذات كفاءة وفعالية، وذلك من خلال إمتلاكها لتكنولوجيا المعلومات.

_ يستمد هذا البحث أهميته كذلك، من أهمية نظم المعلومات الإدارية، والتسهيلات التي توفرها للوصول إلى القرارات الصحيحة والفعالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، وكذا إختبار مدى صحة الفرضيات، وتهدف في جانبها النظري التعريف بأنظمة المعلومات و أهميتها وكذا التعريف بالمخاطر التي تواجه المؤسسات وكيفية إدارتها.

وتهدف في جانبها التطبيقي لمعرفة مدى مساهمة أنظمة المعلومات في إدارة المخاطر على عينة من منظمات الاعمال.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل معالجة موضوع الدراسة إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسبا وموافقا للموضوع مع إستعمال أسلوب دراسة الحالة، أما بخصوص الأدوات المستخدمة في هذا البحث فهي:

- المسح المكتبي: وذلك من أجل تكوين القاعدة النظرية لموضوع البحث، وإعتمدنا في ذلك على عدة مراجع تراوحت بين الكتب باللغة العربية والأجنبية، ومذكرات التخرج، والمؤتمرات والملتقيات والبحوث المنشورة، وكذا التقارير والمواقع على الشبكة العنكبوتية(الأنترنيت) وغيرها.
- أما عن أدوات الدراسة الميدانية فهي تتمثل في إستبيان موزع على عينة من الوكالات البنكية وقد تمت معالجته ببرنامج SPSS كما هو موضح في الفصل التطبيقي.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الستار العلي وإميل عقيل يونيل(1998) بعنوان" نموذج تقييم أنظمة المعلومات الإستراتيجية كأداة تنافسية في المصارف"

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف على مستوى استخدام أنظمة المعلومات كأداة تنافسية في أحد المصارف الأردنية بجوانبه المتعددة، وكذلك الكشف عن أنظمة وتقنية المعلومات المستخدمة في هذا المصرف، بالإضافة إلى قياس مدى إدراك عملاء المصرف لأنظمة المعلومات وتأثيرها على تعاملهم مع المصرف.وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة المعلومات تلعب دورا استراتيجيا بسبب التطور التكنولوجي المتسارع الذي تستند إليه المنافسة في القطاع المصرفي، وتوصي هذه الدراسة بالإستمرار في تعزيز الشبكة الموحدة و أجهزة الصرف الآلي، لما لها من دور هام في رفع درجة ولاء العملاء، وبالتالي رفع قدرة المصارف التنافسية كما توصي بالعمل على إدخال

أنظمة متطورة، مثل البنك الناطق والصرافة بالهاتف، وأنظمة التحويل الإلكتروني للأموال، وذلك لتقديم خدمات متميزة للعملاء، واستخدام أنظمة المعلومات للإدارة العليا مثل أنظمة دعم القرار.

دراسة ماركو ابراهيم نينو(2001) بعنوان "أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرارات في فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل في إقليم الشمال"

هدفت هذه الدراسة للبحث في مدى كفاءة نظم المعلومات وأثرها في صنع القرارات في جميع فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل العاملة في إقليم الشمال،واعتبرت الدراسة أن فاعلية اتخاذ القرارات هو المتغير التابع،أما المتغير المستقل فهو نظم المعلومات،ومن خلال هذه المتغيرين تم البحث في العلاقة بينهما.

فأظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة إيجابية بين نظم المعلومات وفاعلية اتخاذ القرارات،ومن بين النتائج المتوصل إليها كذلك تنعكس كفاءة نظم المعلومات المستخدمة في فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل العاملة في إقليم الشمال على نوعية الخدمة التي تقدمها للجمهور وسرعتها، كما أن العاملين في نظم المعلومات وكذا الأجهزة المستخدمة فيها تمتاز بكفاءة عالية.

دراسة عصام محمد البحيصي (2006) بعنوان" تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارت الإدارية في منظمات الأعمال دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني"

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة المزايا التي يمكن لمنظمات الأعمال تحقيقها نتيجة لاستخدامها لتكنولوجيا المعلومات الحديثة وعلى الأخص تكنولوجيا الانترنت وشبكة الإتصال الداخلية والخارجية.

كما تشمل الدراسة على استطلاع الواقع الفلسطيني فيما يتعلق باستخدام الشركات لهذه التقنية الحديثة، ولقد أوضحت الدراسة أن الجزء الأكبر من الشركات الفلسطينية لا تستخدم هذه التقنيات وأن تلك التي تستخدمها إنما تقوم بذلك بشكل جزئي فقط، وهذا النقص الواضح في استخدام تكنولوجيا المعلومات يعكس بكل وضوح قدر ضئيل من الأثر لهذه التكنولوجيا على عملية اتخاذ القرارات في هذه الشركات.واقترحت هذه الدراسة ضرورة إحداث تحول في نظم المعلومات الإدارية التقليدية المستخدمة في الشركات الفلسطينية، وذلك عبر عمليات التخطيط والبرمجة

والمتابعة وتقييم الأنشطة،كما أن إدخال وتطوير نظم حديثة يعتبر أداة تسمح بزيادة مقدرة المنظمات على تبني وتطبيق الإستراتيجيات المحددة عبر اتصال دائم يهدف اساسا الى دعم القرار الإداري وزيادة القدرة على التوسع والمنافسة مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الكمية والكيفية المحيطة بهذه المنظمات

دراسة شاكر الخشالي ومحي الدين القطب(2007) بعنوان "فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية"

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية نظم المعلومات الإدارية في إدارة الشركات الصناعية الأردنية للازمات التي تتعرض اها،ولإجراء الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم إختبار عينة مكونة من (16) شركة صناعية وأعد الباحثان استبيان لهذا الغرض، وبعد تحليل الإستبيان توصلت الدراسة الى وجود تأثير لفاعلية نظم المعلومات الإدارية في إدارة الشركات الصناعية لإدارة أزمتها، كما كان تأثير فاعلية نظم المعلومات الإدارية متفاوتا في كل مرحلة من مراحل ادارة هذه الشركات للأزمات التي تتعرض لها. وأن العناصر الأكثر تأثيرا على جميع مراحل إدارة الأزمة باستثناء مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر والإستجابة للتغيرات المستجدة الذي كان تأثيره على جميع مراحل إدارة الأزمات باستثناء مرحلة التعلم.

ومن نتائج الدراسة كذلك وجود مستويات جيدة ومتقاربة لعناصر فاعلية نظم المعلومات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية،ووجود تأثير ذا دلالة إحصائية لفاعلية نظم المعلومات الإدارية في قدرة الشركات في التعامل مع الأزمات التي تتعرض لها،واقترحت الدراسة ضرورة زيادة إهتمام الإدارة بفعالية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وذلك عن طريق تدريب المدراء على كيفية الإستفادة من المعلومات التي توفرها هذه الأنظمة،مما يزيد من حجم استخدامها لجميع أنواع المعلومات.

دراسة عمر غزاوي(2007) بعنوان "دراسة وتحليل أثر فعالية نظم المعلومات في كفاءة عملية اتخاذ القرارت حالة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر فعالية نظم المعلومات في كفاءة عملية اتخاذ القرارت في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وهذا من خلال إظهار الشكل التنظيمي الملائم للمؤسسة للتأقلم مع البيئة المتغيرة باستمرار وكذا تحديد العناصر الأساسية المكونة لنظام المعلومات وكذلك كيفية تحسين فعالية نظم المعلومات داخل المؤسسة ومن خلاله تحسين نوعية القرارت المتخذة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر من أهمها صعوبة تدفق المعلومات في جميع المستويات الإدارية حيث تصل في اغلب الأحيان متأخرة أو تصل مشوهة إلى اصحاب القرار ،وقد بينت الدراسة أن أهم الأساليب المستعملة في إيصال المعلومات التي يتم الإعتماد عليها في إتخاذ القرارت هي أساليب تقليدية مما تؤثر على نوعية المعلومات.

وتمتاز المعلومات في عينة الدراسة ذات نوعية منخفضة كونها لا تتوفر على جميع خصائص المعلومات الأساسية، وهذا يعني أن المؤسسات لا تعطي اهتماما كبيرا المعلومات رغم دورها الأساسي في ضمان النجاح لمختلف القرارت التي تتخذها الأقسام الإدارية بالمؤسسات.

واقترحت هذه الدراسة بضرورة توجيه الإهتمام في هذه المؤسسات لتحقيق المواءمة بين خصائص الهيكل التنظيمي ونظم المعلومات لأن ذلك يعتبر من أهم وسائل لتحسين نوعية المعلومات وبالتالي ترشيد مختلف القرارت مع ضرورة إنشاء قسم أو مصلحة خاصة بنظم المعلومات وتعمل

- على تطويره وتفعيله وإكسابه مرونة وسهولة في الإستخدام بشكل يعزز من نوعية المعلومات بما يخدم عملية اتخاذ القرارت ويسمح للمؤسسة بتحقيق استراتيجيتها.

دراسة "بريندلي" و "ريتشي" (2001) بعنوان المعلومات و معضلة المخاطر"

تهدف هذه الدراسة التي أجريت في بريطانيا إلى الإجابة عن عدة تساؤلات منها هل جودة وكمية المعلومات تؤدي إلى تقليل حالات عدم التأكد وتحسين مدى الإحساس بالخطر في حالات إتخاذ القرارات تحت هذه الظروف؟ أم أن الإحساس بالخطر مرتبط بمواجهة القرارت نفسها؟

وهل قدرة المديرين على توسيع قاعدة البيانات النابعة من التكنولوجيا الجديدة تؤدي إلى تحسين عملية إتخاذ القرار تحت ظروف الخطر؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإحساس بالخطر الفردي يكون مبكرا في عملية اتخاذ القرارت تحت ظروف عدم التأكد، وغالبا ما يظهر الإحساس بالخطر عند التعامل مع قواعد بيانات غير ذات كفاءة، كما وجدت الدراسة أن متخذ القرار يختار المعلومات التي تدعم الإحساس المبدئي والخيارات الضمنية انتقائيا ويتجاهل البيانات التي تخلق التحدي له.

ولقد اقترح الباحثان نموذجا لفحص معلومات خاصة قابلة للتنبؤ ونماذج سلوك متخذ القرار في حالات عدم التأكد و الخطر، كما أكدا أن معالجة المعلومات القديمة تؤدي إلى التضييق على الأداء بين البدائل المتاحة، وأن الثقة في توفير تحليل المعلومات و القدرات لدى متخذ القرار تدعم جميعها الكفاءة في المهارات و المعرفة المطلوبة .

هيكل خطة البحث:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة، ومعالجتها منهجيا تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

لقد تم تخصيص الفصل الأول للحديث عن مفهوم نظام المعلومات المالي والمحاسبي في ثلاث مباحث بداية كان بمفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المالي والمحاسبي من خلال تعريف البيانات والمعلومات والنظم وتعريف نظام المعلومات ونظام المعلومات المالي والمحاسبي ثم جاء المبحث الثاني للحديث عن أهداف وأهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي وأخيرا خصص المبحث الثالث للحديث عن فاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي من حيث تعريف الكفاءة والفاعلية والفرق بينهما وفاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي.

أما الفصل الثاني فقد تعلق بمدخل إدارة المخاطر، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المخاطر من حيث ماهية الخطر ومفهوم المخاطرة والفرق بين المخاطرة والخطر والمجازفة وتقنيات التعامل مع المخاطرة ،أما المبحث الثاني فكان مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر وتناولنا فيه مفهوم إدارة المخاطر،أهداف إدارة المخاطر وخطوات أو مراحل إدارة المخاطر، أما المبحث الثالث فكان إستخدام نظم المعلومات في برامج إدارة الخطر

وتناولنا فيه إستخدام نظام المعلومات التسويقية ،إستخدام نظام المعلومات الإنتاج والتسويق، إستخدام نظام معلومات الموارد البشرية، إستخدام نظام المعلومات التمويلية.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة ميدانية على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لمنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، حيث تناول منهج الدراسة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة.

ويتطرق المبحث الثاني إلى تحليل خصائص العينة وصدق وثبات أداة الدراسة، أما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة حيث خصص لعرض النتائج وإختبار فرضيات الدراسة، بواسطة إستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الفصل الأوّل:

مفهوم نظام المعلومات المالي والمحاسبي

تمهيد:

أصبح نظام المعلومات يحتل مكانة عالية في المؤسسات الإقتصادية، نظرا لدوره في ترقية وتفعيل المؤسسات من خلال المعلومات التي يوفرها، والتي تعتبر المادة الأساسية التي يعتمد عليها المسير في مختلف نشاطات المؤسسة.

ونظام المعلومات يتكون من عدة أنظمة فرعية تتفاوت أهميتها من نظام فرعي إلى آخر حسب مشاركة كل منها في إتخاذ القرار، ولعل أهم هذه الأنظمة الفرعية في المؤسسة هو نظام المعلومات المالي والمحاسبي. هذا النظام الذي تضاربت حوله الآراء كثيرا، هل هو جزء من نظام المعلومات الإداري؟ أم هو نظام مستقل بحد ذاته؟ وذلك نظرا لأهمية المعلومات التي يقدمها هذا النظام ونوعية القرارات التي يدعمها والمتمثلة خاصة في القرارات المالية التي تعتبر عصب الحياة في المؤسسة.

وللتعرف على نظام المعلومات المالي والمحاسبي أكثر تناولنا هذا الفصل الذي يحتوي على ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المالي والمحاسبي.

المبحث الثاني: أهداف وأهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي.

المبحث الثالث: فاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المالي والمحاسبي

قبل التطرق إلى نظام المعلومات المالي والمحاسبي يجب في البداية توضيح بعض المفاهيم حول نظام المعلومات ككل، وحتى يمكننا فهم ذلك علينا أن نبدأ بإعطاء توضيح لكل من البيانات والمعلومات والنظم باعتبارهما الحجر الأساسي الذي يبنى عليه نظام المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم البيانات والمعلومات والنظم

أولا: البيانات:

- هي ملاحظات موضوعية وحقائق خام بخصوص ظواهر مادية ملموسة أو معاملات وأحداث تنظيمية، ويعني ذلك أن البيانات تعبر عن مقاييس موضوعية لخصائص وحدات، قد تكون أفراد (عملاء مثلا)أو مواد خام أو عمليات تبادل.[1]
- مصطلح يشير إلى مجموعة من الأرقام أو الحروف أو الرموز والتي تعبر عن أشياء مثل الأسماء العناوين الكميات الأهداف وتمثل البيانات المواد الخام للمعلومات والتي تمثل مخرجات عملية معالجة وتشغيل البيانات.[2]
- هي المواد الخام التي تعتمد عليها المعلومات والتي تأخذ شكل أرقام أو رموز أو عبارات أو جمل لا معنى لها، إلا إذا تمت معالجتها وارتبطت مع بعضها بشكل منطقي مفهوم، لتتحول إلى معلومة أو معلومات، ويكون ذلك عن طريق البرمجيات والأساليب الفنية المستخدمة في الحواسيب عادة.[3]

---

[1] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية،(المفاهيم الأساسية والتطبيقات)،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2003،ص13.

[2] مرجع نفسه،ص255

[3] عامر إبراهيم قنديلجي،علاء الدين عبد القادر الجنابي،نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات،دار الميسرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2005،ص30

من خلال ما سبق نستنتج بأن البيانات هي عبارة عن أرقام، كلمات وإشارات لا معنى لها، يتم معالجتها عن طريق إخضاعها للمعالجة بمجموعة من الإجراءات من قبل الإنسان أو الحاسوب، وذلك للحصول على معلومات يتم الإستفادة منها.

ثانيا: المعلومات:

- ✓ هي المعرفة التي لها معنى وتفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق هدفه، وبالتالي فإن المعلومات قيمة سواء لدى الوحدة الإقتصادية ذاتها، أو لدى الأفراد المستخدمين لها، وهذا أمر ضروري حتى يتم إتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة.[1]
- ✓ هي تلك البيانات والمعطيات والمعارف التي يتم معالجتها وإعدادها من أجل تحويلها إلى معلومات ذات قيمة ومنفعة، حتى يمكن إستخدامها حاليا أو مستقبليا والتي تعمل على ترشيد الوظائف وتقليل درجة عدم التأكد فهي عبارة عن مورد أساسي.[2]
- ✓ المعلومات عبارة عن بيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرار.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن المعلومات عبارة عن كل البيانات والحقائق والأفكار الموجودة والمسجلة في شكل من أشكال الموارد، التي يمكن الإستفادة منها في صورة مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو غيرها.

---

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات الإدارية ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 ، ص20 .

[2] خالد مصلح حسين الرقب، دور المعلومات في تطوير الميزة التنافسية، دراسة تطبيقية تدخل ضمن متطلبات إستكمال رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص21

[3] عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 13

ثالثا: النظم أو النظام:

- ✓ هو مجموعة من العناصر المترابطة والمكونة من عنصرين أو أكثر مع وجود علاقة ترابط بينهما، تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق هدف مشترك.[1]
- ✓ هو شبكة من الإجراءات ذات العلاقة المترابطة ببعضها البعض والتي تم إعدادها بطريقة متكاملة بغرض أداء نشاط معين.[2]
- ✓ هو مجموعة من الأجزاء المترابطة، والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف، وقد يكون النظام طبيعي أو من صنع البشر، ولكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به، ومعظم هذه النظم تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها لها، ومن ثم تتفاعل أجزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام.[3]

ومن التعاريف السابقة نستنتج بأن النظام مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل، تحكمها علاقات وآليات عمل معينة في نطاق محدد لتحقيق هدف مشترك.

المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات

لقد تعددت المفاهيم التي قدمت لنظام المعلومات وذلك باختلاف الخلفية العلمية، والعملية لمقدميها ويمكن إبراز أهم المفاهيم شيوعا:

- هي مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الإتصالات وموارد البيانات والتي تقوم بتجميع وتشغيل، توزيع المعلومات لمساندة إتخاذ القرارات والتعاون والرقابة داخل المنظمة.[4]

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، نظم دعم القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص24

أحمد حلمي جمعة وأخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، [2] ص15

[3] ناصر نور الدين عبد اللطيف،مرجع سابق، ص22

[4] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق،ص13

- نظام لإنتاج المعلومات التي تستخدم لدعم نشاطات المديرين والعمال الآخرين، إنه مجموعة المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع وتخزين، وتوزيع ونشر وإسترجاع المعلومات التي تحتاجها المنظمة بهدف تدعيم إتخاذ القرار والتعاون والتحليل والتصور والرقابة داخل المنظمة.[1]

- مجمع منظم من الموارد: أجهزة، برمجيات، أفراد، معطيات، إجراءات، تسمح باقتناء، معالجة، تخزين، ونشر المعلومات(على شكل معطيات، نصوص، صور، أصوات.....إلخ) داخل المنظمة.[2]

ومنه نستنتج بأن نظام المعلومات هو مجموعة من الإجراءات، التي تقوم بجمع، إسترجاع، تشغيل، تخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم إتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: تعريف نظام المعلومات المالي والمحاسبي

- يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين وإسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم.[3]

- إن نظام المعلومات المحاسبي يمثل شبكة الإتصال الرسمية التي تنتج تلقائيا المعلومات المفيدة، التي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية والفرعية المحددة مسبقا من خلال التنظيم.[4]

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص13

[2] Robert reix , d'information et management des organisation, Vuibert ,paris, 2002 ,p75.

[3] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية(مدخل رقابي)، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى،2012، ص47

[4] السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي محمد، في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجماعة، الإسكندرية، 1993، ص04

- عرف نظام المعلومات المالي والمحاسبي بأنه" لأحد أهم مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات وإلى الأطراف الخارجية والجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة.[1]

- ولكن رغم تماثل مواصفات نظم المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية إلا أن هذه الأخيرة تختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعا إلى طبيعة عمل المؤسسة، العمليات التي تدخل فيها، حجم المؤسسة، حجم البيانات التي يجب معالجتها ودرجة الطلب على المعلومات من قبل الإدارة والأخرين، كما أن نظام المعلومات المالي والمحاسبي السليم هو أحد المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال.[2]

المبحث الثاني: أهداف وأهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي

المطلب الأول: أهداف نظام المعلومات المالي والمحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي تؤثر في كيفية تصميمه منها:

_ توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية وكذلك لدعم عملية إتخاذ القرارات.[3]

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية، بيانية، إحصائية أو تقارير المشروع.

- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الأعداد والنتائج.

- تحقيق النظام المحاسبي لإشتراط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع، ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.

---

[1] حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط1، 2009، ص 205

[2] مصطفى سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار البادية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 09

[3] إبراهيم جزراوي، عمر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 09

- تناسب تكلفة كل من النظام وإنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة.[1]

وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف يؤدي إلى تحقيق الأمن إلى نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على سرية المعلومات المتحصل عليها.[2]

المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي

إن نظام المعلومات المالي والمحاسبي يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المنظمة وتظهر هذه الأهمية في:[3]

1. من خلال المعلومات التي يقدمها هذا النظام، إستطاعت المؤسسات تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف وفي الوقت المناسب وذلك من خلال تحليل عمليات المؤسسة وإعادة تصميم العمليات التشغيلية، كما أتاح نظام المعلومات المحاسبي للعاملين سرعة الإتصال، ومن الأمثلة التي يمكن أن تساق في هذا المجال الشركات التجارية، حيث وفر لها نظام المعلومات المحاسبي بيانات ومعلومات عن أنماط الإستهلاك للزبائن والتي يمكن أن يستفيد منها في وضع الخطط.

2. نظام المعلومات المحاسبي يزود الإدارة بتفاصيل تمكنها من إتخاذ قرارات أكثر دقة، كما تتيح التعامل مع الزبائن والموردين خلال أربع وعشرين ساعة وهذا يتطلب إعادة هندسة العمل في تلك المؤسسات بناءا على التطورات المستحدثة.

3. الفروع في قاعدة واحدة ويتم الطلب إجمالا لكافة الفروع، كما أن نظام المعلومات المحاسبي أضاف مميزات تنافسية للمؤسسة.[4]

---

[1] هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، دون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2000،ص34

[2] حرية شعبان محمد الشريف، مخاطرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2006، ص20

[3] قويدر حاج قورين، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2007، ص3

[4] لزهر علمي، أهمية نظام المعلومات التسويقي في إتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2006، ص 67

المبحث الثالث: فاعلية نظام المعلومات المالي والمحاسبي

يرتبط مفهوم الفاعلية بمفهوم الكفاءة، وهما مؤشرين أو وجهين لعملة واحدة، هي المنشأة أو المنظمة الناجحة أو الفعالة، وتظهر أهمية الفاعلية في كونها مقياس لنجاح وتقدم المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها من خلال تنفيذ الخطط والسياسات المقررة، ويفترض أن يتم ذلك بأقل التكاليف وضمن المواصفات والأوقات المحددة مسبقا.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة

- **الكفاءة:** إنجاز الأهداف المخططة أو أي أهداف أخرى محددة للبرنامج بطريقة منتظمة بحيث تساهم في تخفيض تكاليف العمليات دون أن يؤثر ذلك على مستوى الجودة، أو الوقت الذي يجب أن تؤدى فيه الخدمة.[1]
- **الكفاءة:** هي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الإقتصادية في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات.[2]
- **الكفاءة:** تمثل أحد عناصر الفاعلية ومطلب ضروري لها، باعتبار أن الفاعلية تمثل درجة نجاح المنظمة في الإستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة.[3]

---

[1] سميح المهدي الشحات، الجوانب الإيجابية والسلبية للمنافسة المصرفية على الكفاءة المصرفية، بحث مقدم، المعهد المصرفي، مصر،2013

[2] أحمد حسين بتال، قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق بإستخدام تكنيك تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2012، ص07.

[3] إسماعيل سالم الجهمي، نموذج مقترح لزيادة فعالية البنوك في ظل تفاعل الثقافات والأنماط القيادية بالتطبيق على البنوك التجارية، السعودية، رسالة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص90.

- **الكفاءة:** هي معيار الرشد في إستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة، وتقديم الخدمات حيث أن المنظمة الهادفة للنمو والتطور لابد أن تؤمن

إمكانية إستمرار التدفق البشري والمادي والمالي والمعلوماتي لكي تعمل بشكل فاعل ومستمر.[1]

ومنه نستنتج بأن الكفاءة هي الإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات، أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة، وعليه فإن الكفاءة تقتصر على إستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة أو أنها ترتبط بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات (عناصر الإنتاج) والنواتج.

المطلب الثاني: تعريف الفاعلية

الفاعلية: هو مفهوم واسع في الإدارية يعني التأكد من أن إستخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منها.[2]

الفاعلية: إصطلاح يشير إلى مساهمة الأداء أو القرار في تحقيق هدف محدد مسبقا وهي الأشياء الصحيحة.[3]

الفاعلية: هي القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة وذلك مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك،أما كميا فهي النسبة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة مسبقا، ولهذا كلما كانت النتائج قريبة من الأهداف كانت المنظمة فعالة، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

---

[1] عدنان زيدان عبد العزيز، إستخدام الطرق الإحصائية في تقييم كفاءة الخدمة في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم افقتصادية، إصدار 26، 2011، ص165

[2] هاني عبد الرحمان محمد أبو عمر، فاعلية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأثرها في إدارة الأزمات، غزة، 2009، ص 24

[3] بنية عمر، إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة الإقتصادية، شركة توزيع الموارد البترولية نفطال، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2006، ص 05

الفاعلية= الأهداف المحققة / الأهداف المسطرة.[1]

ومنه نستنتج بأن مفهوم الفاعلية يركز على مخرجات أو نتائج الأداء، فالفاعلية هي دالة لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، وهي محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية، وهذا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وبصفة عامة فإن مفهوم الفاعلية يتصف بالتراكب والتعقد، ويقاس بالعلاقة بين النتائج

زمنية معينة، وبصفة عامة فإن مفهوم الفاعلية يتصف بالتراكب والتعقد، ويقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة وأن قياس الفاعلية تتعدد مداخله.

المطلب الثالث: الفرق بين الكفاءة والفاعلية

أكد Peter F. Drucker مرارا وتكرارا "أن الفاعلية هي أساس النجاح، بينما الكفاءة هي الحد الأدنى المطلوب من أجل البقاء، وبعد ذلك يتم تحقيق النجاح."

وبهذه العبارة يبدأ Peter F. Drucker في التمييز بين مفهومي الكفاءة والفاعلية على وفق أهميتها بالنسبة لمنظمات الأعمال، إذ يشير إلى أن النجاح يتحقق عبر الفاعلية.

بينما تمثل الكفاءة المحرك الذي يديم نجاح المنظمة، ولقد عرف Peter F.Drucker الفاعلية بعبارة مبسطة بقوله بأنها"عمل الأشياء الصحيحة"، بينما عرف الكفاءة على أنها"عمل الأشياء بشكل صحيح"، فالفاعلية تركز على النتائج، بينما تتمحور الكفاءة على العمليات التي تحقق هذه النتائج، كما يشير إلى أن الإهتمام بالفاعلية لاينتقص من قيمة الكفاءة، وأن النجاح والبقاء والنمو من الممكن تحقيقهم فقط، عبر تكامل المفهومين.

فحتى أفضل المنظمات، والتي تمتلك أعلى درجات الفاعلية، قد تنتهي أو تموت بسبب ضعف الكفاءة، في حين أن أكثر المنظمات كفاءة لا تتمكن من البقاء والنجاح أن لم تكن فعالة.

---

[1] ياسع ياسمينة، دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء الإقتصادي للمنظمة، دراسة حالة شركة القطن الممتص، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011، ص71

وقد قدم في عام 1967 كتاب المدير الفاعل، وهو أحد أبرز الكتب المهمة التي قدمها في الإدارة، حيث ومن خلاله وضع وصف لطبيعة ومصادر الإدارة الفعالة، ويرى أن الفاعلية تتكون من مجموعة من الممارسات التي يمكن تعلمها، محددا خمسة مبادئ لها:

1. يعرف المدير الفاعل كيفية إدارة الوقت.
2. التركيز على النتائج وليس على العمل.
3. أن يكون البناء حول نقاط القوى وليس الضعف.
4. يركز على المناطق التي بها الأداء المتميز يعطي نتائج بارزة ومميزة.
5. إتخاذ قرارات فاعلة وإجراء الخطوات الصحيحة ضمن التسلسل الصحيح.

كما ينظر إلى الفاعلية من زاوية الأهداف المحققة(النتائج)، مهما كانت الموارد المستخدمة لذلك، فإذا حققت المنظمة معدل الأرباح الذي سطرته كانت فعالة، وإذا أنتج العامل عدد الوحدات المطلوبة منه كان فعالا كذلك.

وهناك إرتباط وثيق بين الكفاءة والفاعلية، لكن هذا لايعني أنهما مترادفان، فقد تتميز المنظمة بالفاعلية في تحقيق الأهداف، لكنها لا تتسم بالكفاءة في إستخدام الموارد، كما قد تتميز بالكفاءة ولكن لا تتميز بالفاعلية.

غير أن هذا لا يعني وجود تناقض بين كل من الكفاءة والفاعلية، فالكفاءة تعتبر من العناصر الهامة والضرورية لبلوغ الفاعلية في تحقيق الأهداف، فمن غير المعقول أن نتصور منظمة تحقق أهداف طويلة ومتوسطة المدى وتحافظ على البقاء، وإذا كانت تقوم بتبذير مواردها، وهوما يتبين أن الفاعلية أوسع من الكفاءة.[1]

[1] ياسع ياسمينة، مرجع سابق، ص74

المطلب الرابع: فاعلية نظم المعلومات المالية والمحاسبية

للمعلومات خصائص متعددة ومن بين أهمها:[1]

1. **خاصية نوع المعلومات:** تعد خاصية النوع من أهم خصائص المعلومات، المعتمدة كمؤشر في قياس فاعلية نظم المعلومات، إلى درجة مبالغة بعض الباحثين في تأكديهم على هذه الأهمية، وتعد هذه الخاصية شاملة لجميع الخصائص الأخرى، باستثناء خاصية الكمية، وبسبب هذه الأهمية الكبيرة لهذه الخاصية تميل الإدارات، إلى تفضيل الإهتمام بتحسين نوع المعلومات، بشكل أكبر من إهتمامها بكمية المعلومات.

1. **خاصية كمية المعلومات:** ترتبط هذه الخاصية بحجم المعلومات، ودرجة تركيزها وبما يؤدي إلى تكاملها دون التضحية بالتفاصيل الضرورية، فالأساس الذي يقرر ذلك، هي إن إمتلاك معلومات أكثر، يوازي تماما حالة عدم إمتلاك المعلومات الكافية.

2. **خاصية موثوقية المعلومات:** تشير الموثوقية إلى خاصية التي تسمح للمستفيد من المعلومات، بالإعتماد عليها بثقة، كما هي ممثلة لمن أستهدفت تمثيله والتعبير عنه، ويستخدم رواد هذه النظرية مصطلحا آخر هو (المعولية) أي كم يمكن أن نعول عن المعلومة عند إتخاذ القرار، وان لهذه الخاصية خصائص فرعية وهي، صحيحة ودقيقة، موضوعية،وحيادية، التناسق، والتحقق من المعلومات.

3. **خاصية موقوتية المعلومات:** وتعد هذه الخاصية الأساس للمعلومات، إذ أن توفير المعلومات بالتوقيت المناسب، يؤدي إلى تقليص معدلات الأخطاء، في إعداد التنبؤات بالشكل الذي يساعد في تقليص تكلفة الفرصة البديلة، وبمعدلات ثابتة.

فضلا عن التصنيف السابق بخصائص المعلومات، فقد إجتمع الباحثون والمتخصصون في هذا المجال أن خصائص المعلومات تتمثل في:

---

[1] محمد عبد الحسين الطائي، نعمة عباس خضير الخفاجي، نظم المعلومات الإستراتيجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45_ 28

أ_ الإعتمادية: وهي الخاصية التي تجعل المستفيدين من النظام يعتمدون على ما يقدمه النظام من عمليات ومعالجة وتحليل البيانات، فضلا من عوامل أخرى منها سهولة التحقق من المعلومات أو تعقبها من مصدرها، وكذلك عرضها بصورة متناسقة، ويقصد بها أيضا أن تكون المعلومات شاملة ودقيقة وصحيحة، بحيث تتطابق مع الواقع شكلا ومضمونا، بمعنى تحقيق تغطية عامة للبيئة الداخلية والخارجية.[1]

ب_ **الكلفة:** إن إقامة أي نظام عقلاني لابد أن تتوفر فيه إيجابية معادلة العائد/التكلفة، وهي أن يحصل المستفيد من النظام على أفضل الخدمات، بأقل جهد، ووقت، وتكلفة.[2]

ج_**الكمية المعتمدة:** وهي المدى التي تبدو فيه المعلومات المتاحة كافية بالكمية الملائمة لصنع القرار.[3]

د- **التوقيت (القيود الزمنية):** تشير هذه الخاصية إلى توفر المعلومات، وتناسبها زمنيا لإستخدامها من قبل صانع القرار، بحيث إن أعطيت في غير وقتها، فقد تفقد قيمتها لدى المستفيد، لذا يجب أن تتسم بالحداثة، وذلك لتجنب التقادم والتراكم، وأن تكون هناك سهولة في الحصول عليها، وأن تتوفر وقت الحاجة إليها، وبالمقابل فإن التوقيت السيئ للمعلومات، يؤدي إلى نتائج سلبية.[4]

هـ- المرونة: وتوفر درجة مناسبة من المرونة، تساعد تطوير وتعديل نظام المعلومات، ليتكيف ومتغيرات البيئة المحيطة، وعدم مواكبة النظام لهذه التغيرات، يحد من قدرة المؤسسة على تطوير إحتياجاتها ومتطلباتها.[5]

---

[1] سلمان صادق درمان، دور خصائص المعلومات الإستراتيجية في صنع قرارات المزيج التسويقي، بحث مقدم إلى المؤتمر 17 لجمعية المكتبات المتخصصة، فرع الخليج العربي، مسقط، 8-10 مارس 2011، ص 11.

[2] سليم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص 362 .

[3] محمد عبد الحسين الطائي، نعمة عباس خضير الخفاجي، مرجع سابق، ص134

[4] محفوظ جودة وآخرون، منظمات الأعمال والمفاهيم والوظائف، دار وائل للمشر، عمان، الأردن، 2004، ص 269

[5] مرجع نفسه، ص 270

و- **التراكمية:** من خلال المعلومات، يستطيع صانع القرار، أن يتوصل إلى معلومات أخرى، وذلك عن طريق بلورة أفكاره وخبراته الخاصة، أي أن المعلومات تتصف بالطبيعة المتزايدة، أي تولد معلومات أخرى.[1]

ز- **التمايز:** يجب أن تتصف المعلومات بالتمايز، وأن تكون فريدة من نوعها، أي أنها تمنح المؤسسة ميزة التفوق على المنافسين.[2]

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد نظم المعلومات المالية والمحاسبية، وقصد الإلمام بهذا المفهوم، تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول البيانات والمعلومات والنظم ونظم المعلومات ومن ثم نظم المعلومات المالية والمحاسبية.

فالبيانات تعبر ن حقائق مجردة خام، في شكل حروف، أو رموز، أو أرقام، تعبر عن وقوع أحداث داخل النظام، أو نتيجة تعامل النظام مع البيئة الخارجية، والمعلومات هي المعرفة الناتجة عن عمليات معالجة البيانات ، تساعد متخذي القرارات في أي مستوى، على إتخاذ القرارات اللازمة لهم، من خلال الإعتماد على الطرق التحليلية والإستنتاجية، بشكل أكبر من الإعتماد على طريقة التخمين والحكم الإعتباطي، والذي تضطر الإدارة إلى اللجوء إليها في غياب المعلومات ، حيث أن المعلومات تزيد المعرفة.

ونظام المعلومات هو مجموعة من الإجراءات ، التي تقوم بجمع، وإسترجاع، وتشغيل، وتخزين، وتوزيع المعلومات، لتدعيم إتخاذ القرارات، والرقابة داخل المؤسسة، كما يمكن أن تساعد المسيرين والعاملين في تحليل المشاكل، وتطوير المنتجات المقدمة، وخلق المنتجات الجديدة.

كما أن لنظم المعلومات دور هام وحساس داخل المنظمات، باعتباره تكامل العنصر البشري والوسائل المادية التي يستعملها كالآلات والحاسوب، والذي يسهر على إعداد المعلومات

---

[1] سلمان صادق درمان، مرجع سابق، ص 15

[2] المرجع نفسه

المناسبة والنافعة في الأوقات اللازمة، لذلك وجب تحديث نظام المعلومات كلما تطلبت الظروف لذلك، وقد أصبحت نظم المعلومات جزءا أساسيا من مقومات نجاح المنظمات ودراسته مثل دراسة أي مجال وظيفي كالإنتاج والتسويق.

الفصل الثاني:

مدخل إدارة المخاطر

تمهيد:

لا خلاف حول دور المخاطر في عالم المنافسة المتزايدة بين الأعمال. ولم تعد المخاطر قيدا على الأعمال بل أصبحت من مصادر الميزة التنافسية بينها. لم تكن المخاطر مهمة لإستمرارية الأعمال(الأصول الملموسة) فقط، بل هي مهمة للأصول غير الملموسة فيها، كالسمعة والملكية الفكرية أيضا. وتزداد أهمية المخاطر كلما أقترب الإقتصاد من حالة العولمة، لذا فإن المخاطر يجب أن تأخذ بالإعتبار وبصورة أكثر جدية ضمن عمليات صناعة القرار في أية شركة، إضافة إلى جعل المخاطر جزءا من بيئة الأعمال بصورة عامة.

إن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر الشركات بالفشل، من خلال التهديد في إستمراريتها وإستقرارها المالي، إضافة إلى تهديد سمعتها عالميا، وهذا ما حدث لشركة مثل world com وشركة Enron. إن نماذج أو صيغ المخاطرة هي صناديق سوداء تخفي الواقع المستقبلي المعقد عن مجلس إدارة الشركة، ذات المعرفة المحدودة عن حالة المخاطرة.

لقد أدرك قادة الأعمال الدولية بأن فشل إدارة المخاطر بأن فشل إدارة المخاطر في شركاتهم سوف يكلفهم غاليا، لذا أصبحوا يخصصون وقتا أكثر من ذي قبل في تشخيص مدى واسع من التهديدات التي قد تواجههم حتى أصبحت إدارة المخاطر تتنافس مع الأولويات الأخرى للشركة مما جعل ذلك عائقا أمام إدخال إدارة المخاطر ضمن إستراتيجيات تلك الشركات.

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها المخاطرة والدور الحساس الذي تلعبه فإن من الضروري تحديد معنى دقيق لهذا المفهوم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر

تناول الكثير من الباحثين والكتاب تعريف الخطر، وغالبا ما كانت وجهات النظر هذه متأثرة بنوع وطبيعة دراساتهم والأغراض التي يرمون لها والمدارس التي ينتمون إليها.

ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط إرتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة، وينبع الخطر أساسا من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين رئيسين هما:

1. عدم القدرة على التنبؤ
2. عدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ

المطلب الأول: ماهية الخطر

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للخطر

قبل التعرض لمختلف التعاريف لمصطلح الخطر يجدر بنا الإشارة لأن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم الإختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية risque , danger .

المخاطرة: يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر.

1. **لغة:** إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني<<Rescass>> أي Risque والذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والإنحراف المتوقع.[1]
2. **إصطلاحا:** هو ذلك الإلتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة.[2]

---

[1] صوار يوسف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان" محاولة التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية، "جامعة تلمسان"، 2008، ص23. تقدير خطر عدم تسديد القرض

[2] Alain gauvin ,la nouvelle gestion du risque financier,edition intégrale, paris ,fevrier 2000 ,p10-11. (www.fnac.com)

الفرع الثاني: المفهوم الإقتصادي للخطر

يعرف الخطر على أنه "توقع إختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه "[1]

يعرف كذلك على أنه" إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"[2]

ويعرف أيضا على أنه" إحتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك إحتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الإحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة.[3]

وعلى العموم فإن الخطر يمثل موضوع حديث بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية، كما تختلف وضعية المخاطرة عن وضعية عدم التأكد ،كما أنه في الإقتصاد قد يرتبط مفهوم الخطر بنقص النظر حول النتائج المستقبلية.

كما يمكن الحديث عن المخاطر عندما يتعرض عون إقتصادي إلى مصادفة ذات أثر سلبي بحيث تكون هذه المصادفة قابلة للتقدير بواسطة إحتمالات رقمية محددة من طرف العون الإقتصادي بصفة موضوعية أو ذاتية، بينما في حال عدم التأكد نعتبر أن العون لا يدخل أي إحتمال رقمي في تقديره.[4]

وبصفة عامة تناول الكثير من الباحثين تعريف الخطر إلا أن أغلب التعريفات قد عرفت الخطر على أنه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الإقتصادية، ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط إرتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة وينبع

---

[1] سيد الهواري، الإدارة المالية الإستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، عمان،1985، ص 109 .

[2] سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر،الطبعة الأولى، 2005، ص 314 .

[3] فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 166 .

[4] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 15 .

الخطر أساسا من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسين هما.[1]

- ✓ عدم القدرة على التنبؤ
- ✓ عدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ

الفرع الثالث: تعارف مختلفة للخطر

التعريف الأول:" هو عدم التأكد الممكن قياسه" وتتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها إستخدام نظرية الإحتمالات لقياس درجة عدم التأكد.[2]

التعريف الثالث: هو ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند إتخاذه القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف لعدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين، و يركز هذا التعريف على الحالة النفسية للشخص المعرض للخطر.[3]

التعريف الثالث: هو "الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ "

وهذا التعريف يركز على أن الخطر يتمثل في تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المتوقعة (الإنحراف الموجب).[4]

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص 26

[2] عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سابق، ص26

[3] مرجع نفسه، ص 27

[4] مرجع نفسه ، ص 27_28

المطلب الثاني: مفهوم المخاطرة

أما المخاطرة فتعني التعرض للخطر والإشراف على الهلاك بسببه، المخاطرة هي النتيجة المحتملة الناتجة من الخطر(شدة الخطر وقدرته الكامنة على إحداث الضرر) وإحتمالات تكراره.[1]

المطلب الثالث: الفرق بين المخاطرة والخطر والمجازفة

غالبا ما يستخدم مصطلح الخطر le danger والمجازفة Aléa بالتبادل مع بعضهما مع مصطلح المخاطرة Risque، أي يدل أحدهما على الآخر رغم الإختلاف الموجود بينها ولنكون أكثر موضوعية وأكثر دقة يجب التفريق بين هذه المصطلحات فالخطر le danger هو السبب في الخسارة الحادثة (أي يمثل مصدر المخاطرة)، أما المجازفة من ناحية أخرى فهي حالة تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما ومن الممكن أن يكون شيء ما خطرا أو مجازفة.[2]

المطلب الرابع: تقنيات التعامل مع المخاطرة

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغيير الدائم، نحاول التعامل معها من خلال الطرق التالية:[3]

1. تحاشي أو تفادي المخاطرة:

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها حتى ولو للحظة، إن التعرض للمخاطرة غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، فإذا أردت عدم المخاطرة بفقد مدخراتك في مشروع فيه مجازفة، عليك أن تختار مشروعا ينطوي على مخاطرة اقل، وإذا أردت تحاشي المخاطر المرتبطة بحيازة ملكية، لا تشتري الأملاك بل إستأجرها أو أجرها بدلا من ذلك، وإذا كان من المحتمل أن يكون إستخدام منتج ما محفوظا بالمخاطر، فلا تصنعه أو تبيعه.

---

[1] عبد العزيز بن محمد التميمي، تحليل المخاطر، الإجتماع العاشر للحماية المدنية، جامعة الملك سعود، كلية الهندسة، الرياض، ص3

[2] المرجع نفسه، ص 03

[3] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 32

ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية، ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو إستخدم تفادي المخاطرة بشكل مكثف، لحرمت المؤسسة من فرص كثيرة لتحقيق الربح، ولربما عجزت عن تحقيق أهدافها.

- يمكن أن نلجأ إلى هذه الطريقة في الأحوال الآتية:

✓ عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر.

✓ إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه.

وينظر البعض إلى طريقة تجنب الخطر على أنها طريقة سلبية وليست إيجابية للتعامل مع الأخطار، فهي لا تعدو عن كونها إتخاذ القرار بعدم إتخاذ القرار الذي يؤدي إلى وجود الخطر وذلك للإبتعاد عنه كليا.

2. تقليل المخاطرة:

يمكن تقليل المخاطرة بطريقتين: الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها، وما برامج السلامة وتدابير منع الخسارة مثل الرعاية الطبية وإدارات إطفاء الحرائق وحرس الأمن الليليين، وأنظمة رشاشات الماء وأجراس الإنذار سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرصة حدوثها، وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة على حين أن البعض الآخر – مثل نظم رشاشات الماء– يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت. وتقول وجهة نظر أن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر مرغوبية للتعامل مع المخاطرة، فإذا أمكن القضاء تماما على إحتمال الخسارة فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا، ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن ينظر له على أنه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطرة، فمهما حاولت وإجتهدت في المحاولة، لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك، فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

والمخاطرة يمكن أيضا تقليلها بشكل إجمالي من خلال إستخدام قانون الأعداد الكبيرة، فعن طريق

دمج عدد كبير من وحدات التعرض، يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناء على هذه التقديرات، يمكن لمنظمة أت تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه عد نفس إحتمال الخسارة نفسها.

3. الإحتفاظ والتحويل:

أ- الإحتفاظ بالمخاطرة:

ربما يكون الإحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة، فالمنظمات- مثل الأفراد- تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر، وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشئ حيالها، وعندما لا يتم إتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها، يتم بذلك الإحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة.

والإحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا. ويتم الإحتفاظ الشعوري أو الواعي بالمخاطرة عندما يتم إدراك المخاطرة ولا يتم تحويلها أو تقليلها، أما عندما لا يتم إدراك المخاطرة، فيتم إستبقاؤها لا شعوريا. وفي هذه الحالات، يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك أنه يفعل ذلك.

وأيضا الإحتفاظ بالمخاطرة قد يكون طوعيا أو غير طوعي، ويتميز الإحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود إتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة، ويتم إتخاذ قرار الإحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية أما الإحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الإحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أو الإقلال منها.

وأيضا الإحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة، بل إنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي مخاطرة يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناء على هامش الإحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما قد يسهل تحملها بالنسبة

لمنظمة أخرى، وكقاعدة عامة، فإن المخاطر التي ينبغي الإحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

أ- تحويل المخاطرة:

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر إستعدادا لتحمل المخاطرة، ويمكن إستخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطرة المضاربية والمخاطرة البحتة، ومن الأمثلة الممتازة لإستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطرة المضاربية عملية التحويط، والتحويط وسيلة من وسائل تحويل المخاطرة ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي، ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو إنخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج ما ووقت بيعهم له، وهو عبارة عن تزامن البيع أو الشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

تهدف إدارة الأخطار إلى الوصول إلى تغطية الأخطار التي تواجه الفرد أو المشروع بأقل تكلفة ممكنة، وبذلك فإن إدارة الخطر يقصد بها التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبذلك يكون من مسؤولية القائم على إدارة الأخطار وإتخاذ القرارات الخاصة بها أن يكتشف الأخطار أولا ثم القيام بتحليل وتصنيف تلك الأخطار، ثم قياس هذه الأخطار من خلال حساب إحتمال تحقق وحساب حجم الخسائر المتوقعة في حالة وقوع الخطر، ثم إختيار أنسب الوسائل للتعامل مع هذه الأخطار والحد من آثارها المالية، وأخيرا إجراء المراجعة والتقييم المستمر لبرنامج إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

إن عبارة "إدارة المخاطر" هي مفهوم ليس له تعريف محدد ثابت مجمع عليه فكل مختص في هذا المجال قد يكون له تعريف خاص لهذا المفهوم مبني على خبرته الشخصية وتجربته والثقافة الخاصة بالمنظمة التي يعمل مديرا للمخاطر فيها وقد عرفت إدارة المخاطر عدة تعريفات منها:

إدارة المخاطر: هي العملية التي يتم من خلالها التأكد بأن الأحداث غير المرغوبة (والمتعلقة بالأمور التي يترتب عليها خسائر) لا تحدث.[1]

إدارة المخاطر: هي تحديد وتحليل والسيطرة الإقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع.[2]

إدارة المخاطر: هي عملية مستمرة من إتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات.[3]

إدارة المخاطر: هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحته عن طريق توقع الخسائر العارضة

إدارة المخاطر: هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحته عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[4]

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف إدارة المخاطر على أنها مجموعة متكاملة ومستمرة من الإجراءات والأنشطة التي تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية المتعددة والمتداخلة لعوامل الخطر المختلفة على وجود وسمعة وإستمرارية وقيمة المنشأة ومركزها المالي .

إن مفهوم الإستمرارية في التعريف السابق يشير إلى أن عملية إدارة المخاطر عملية ذات ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يلي:

---

[1] David Murphy(2008), Under Stanting the Risk(the theory and Practice Of Financial Risk Mangement),Taylor and Francis Group, London, Uk, P 46.

[2] الراوي خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص 10 .

[3] Laurent Condamin, Jean –Paul Louisot, Patrisk Naim, (2006) Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging,opcit, p 07

[4] طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 50

البعد الأول: إدارة المخاطر السابقة

تتمثل في قيام المؤسسة المالية بدراسة الفرص والتهديدات التي تحيط بها في كل من بيئتها الداخلية والخارجية والعمل على زيادة الإيجابيات على حساب السلبيات في كلا البيئتين إلى الحد الأقصى الذي تستطيع معه المنشأة القيام بذلك.

البعد الثاني: إدارة المخاطر المتزامنة

وتتمثل في قيام المنشأة بكافة الإجراءات التي من شأنها تقليل الآثار السلبية للمخاطر والتحديات التي وقعت فيها المنظمة فعلا، بما يساعد على تقليص الخسائر التي يمكن أن تترتب على هذا التعرض الفعلي لعوامل الخطر إلى حده الأدنى.

البعد الثالث: إدارة المخاطر اللاحقة

وتتمثل في قيام المنشأة بدراسة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تعرضها للمخاطر، والعمل على إيجاد آليات تحول دون تعرض المنشأة لهذه المخاطر مرة أخرى، أو القدرة على ضبطها وتحجيمها وتحويلها من نقاط يمكن أن تضعف المنشأة إلى نقاط قوة لها تعزز من قوتها وتركز صورتها في أذهان محيطها.

فالهدف من إدارة المخاطر بكل أبعادها هي الحفاظ على إستمرارية المنشأة وزيادة ربحيتها وتعظيم قيمتها وتمتين مركزها المالي، وهذا الهدف تشترك فيه المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، سواء إختلفت أم تشابهت الأدوات التي تعمل هذه المؤسسات من خلالها على مواجهة هذه المخاطر.[1]

[1] عبد الحي محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2010، ص 38-39 .

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

لإدارة الأخطار العديد من الأهداف الهامة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أولا: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر:

في أي مؤسسة هناك العديد من الأهداف لإدارة الخطر التي تسبق تحقق الخسائر، واهم هذه الأهداف هي:[1] الإقتصاد، تخفيض القلق، مقابلة الإلتزامات الخارجية المفروضة وسنحاول شرحها باختصار

1- الإقتصاد:

ويعني ذلك أن المؤسسة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة إقتصادية ممكنة، وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان، أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة

لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة الخطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

2- تخفيض القلق:

حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق كبير أو خوف لمدير الخطر، فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركزة من سوء المنتجات يمكن أن تسبب خوف كبير لمدير الخطر، ومدير الخطر يحاول أن يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة، وهذا هدف أكثر تعقيدا.

3- مقابلة الإلتزامات الخارجية المفروضة:

وهذا يعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سابق، ص 50

ثانيا: الأهداف التي تلي تحقق الخسارة

أهم هذه الأهداف:[1]

1- بقاء المؤسسة:

يعني بقاء المؤسسة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن للمؤسسة على الأقل أن تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة إذا أرادت الإستمرار، حيث تستهدف إدارة الخطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف التي يتعرض لها المشروع والتي تهدد بقائه إذا زادت عن ذلك.

2- إستمرارية العمليات:

في بعض المؤسسات فإن القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من أهم الأهداف حيث تفقد المؤسسة جزء من عملائها ومورديها وتقل قدرتها التنافسية، بمعنى ضمان إستئناف المؤسسة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث، حيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا.

3- إستقرار العوائد:

حيث ترغب المؤسسة في الإحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة ويتم الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الإنخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول بسبب تحقق الأخطار عند حدود مقبولة ، وهذا الهدف مرتبط كليا تماما بهدف إستمرارية العمليات.

4- الإستمرار في النمو:

المؤسسة يمكنها الإستمرار في النمو من خلال تطوير المنتجات الجديدة والأسواق أو عن طريق الإستحواذ والإندماج، ويمكن ضمان النمو المستمر للمؤسسة من خلال ضمان مصادر توريد إحتياجات المؤسسة في حالة تعرضها للحادث.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص51_52

5- المسؤولية الإجتماعية:

ويمكن القيام بالإلتزامات الإجتماعية وإثبات الإنتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها آثار عكسية(سيئة) على العاملين والمستهلكين والموردين والدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.

بينما يرى البعض أن أهم أهداف إدارة الخطر تتمثل في الآتي:[1]

1- محاولة منع حدوث خسائر مالية شديدة ينهار معها المشروع.

2- إختيار وسائل غير مكلفة لمواجهة الخطر.

3- تخفيض معدلات الحوادث وكذلك معدلات حجم الخسائر.

4- تطوير وسائل تحليل تكلفة الأخطار.

5- تعظيم الربح في الأجل الطويل وخفض درجة الخطورة بالإضافة إلى التقييم الدوري لنتائج برامج إدارة الخطر.

المطلب الثالث: خطوات أو مراحل إدارة المخاطر

تهدف إدارة الخطر أساسا إلى إختيار السياسة الملائمة أو المناسبة التي تؤدي إلى تخفيض الخطر أو التخلص منه ومواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ويكون ذلك عادة في ضوء العلاقة بين تكلفة السياسة والعائد المتوقع منها.

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 53

ويمكن الوصول إلى أهداف إدارة الخطر من خلال المرور بالمراحل أو الخطوات التالية:[1]

1_ تحديد الأهداف:

إن أول خطوة في كيفية إدارة الخطر هي تحديد الأهداف وتحديد إحتياجات المؤسسة من برامج إدارة الخطر، حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة الخطر، وتعتبر هذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.

حيث تهدف إدارة الخطر إلى الحصول على أقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتكبدها لتنفيذ البرنامج الذي وضعته ومراجعة هذا البرنامج في ضوء الأهداف المحددة مسبقا، وعلى الرغم من أهمية عنصر التكلفة في تصميم أي نظام لإدارة الأخطار فإن هذا المعيار يجب أن يأتي في المرتبة التالية بالنسبة لأهداف إدارة الخطر الحقيقية، فأي تقصير في تصميم النظام من ناحية التكلفة سوف يترتب عليه خسائر مالية قد تفوق الوفر في التكلفة، وبذلك يجب أن يكون الهدف من إدارة الأخطار هو المحافظة على إستمرارية المؤسسة وعدم تأثر اهدافها الرئيسية بالأخطار البحتة أو الخسائر المالية التي تترتب على تحقق هذه الأخطار، وكذلك يجب على القائمين على إعداد برامج إدارة الأخطار العمل على:

أ- تجنب الأخطار المدمرة أو الخسائر الضخمة ومحاولة تغطيتها بالكامل بهدف حماية المؤسسة من الإفلاس.

ب- حماية العاملين بالمؤسسة من أخطار الأشخاص مثل الحوادث، إصابات العمال الوفاة،المرض، والتي قد تؤثر على إنتاجية المؤسسة.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف إدارة الخطر تضعها عادة الإدارة العليا بالمؤسسة بالتعاون مع مدير إدارة الأخطار بعد أخذ إحتياجات وآراء مديري الإدارات الأخرى في المشروع.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص55

2- **إكتشاف وتحديد الأخطار:**

حيث تقوم إدارة الخطر بالمؤسسة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وتسويق وشرا وبيع، وتدريب العاملين على كيفية إكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة . ويمكن تحقيق هذه المهمة.

عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة الخطر والإدارات الأخرى في المؤسسة بضمان حصولها على ما تتطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بنواحي النشاط في المؤسسة.

حيث يتوقف إتخاذ قرارات إدارة الخطر فيما يتعلق بالأخطار التي تتعرض لها المؤسسة على قدرتها على إكتشاف وحصر الأخطار الخاصة بأنشطة المؤسسة الحالية والمتوقعة، وهذا يتطلب من إدارة الخطر أن تتولى بعناية ودراسة أوجه نشاط المؤسسة وطبيعة العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى ما تتضمنه خطط الإدارة من التوسع أو إستحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغيرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية ولذلك من المفروض أن تشترك إدارة الخطر في كثير من القرارات المتعلقة بجميع نواحي النشاط بالمؤسسة حتى تتمكن من أن تبدي رأيها فيما يتعلق بأية اخطار قد تصاحب هذه القرارات.

ويمكن للقائمين على تصميم برامج إدارة الخطر التحقق من تحديد وحصر الأخطار المراد تغطيتها بالوسائل الآتية:

_ إعداد قوائم تحليل الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة، وطرحها على العاملين في شكل قوائم إستقصاء تتضمن عددا من الأسئلة تطرح على المديرين والعاملين في الإدارات والأقسام المختلفة.

1- إستخدام أساليب تحليل النظم وتحليل مراحل الإنتاج في المؤسسة.

2- التفتيش على الأقسام والإدارات بالمؤسسة.

3- إستخدام جميع الطرق السابقة للتحقق وحصر الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة.

3_ تقييم الأخطار وتصنيفها:

على إدارة الخطر تقييم هذه الأخطار التي تم إكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الأخطار قياس إحتمال وقوع الخطر(معدل تكرار الخطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع الخطر، وبذلك يتوجب على القائمين على تصميم برامج إدارة الأخطار ضرورة التمييز بين الأخطار المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة، وفي ضوء ذلك يتم تقسيم الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة إلى ثلاثة أنواع هي:

أ_الأخطار الجسيمة(الأخطار المدمرة أو الحرجة):

وهي الأخطار التي يترتب على تحقيقها توقف المؤسسة نهائيا عن العمل وإعلان إفلاسه مثل حوادث الإنفجارات والحريق.

ب_ الأخطار المتوسطة:

وهي الأخطار التي يترتب على تحققها إقتراض المؤسسة من المؤسسات المالية بهدف تغطية الخسائر المالية والمحافظة على إستمرارية المؤسسة، مثل الإختلاس، خيانة الأمانة، حريق صغير.

ج- **الأخطار الصغيرة (الأخطار الثانوية):**

هي الأخطار التي يترتب على تحققها خسائر مالية يمكن العمل على تغطيتها من الإيرادات الدورية للمؤسسة، كما يمكن تأجيل تغطية هذه الخسائر دون التأثير على إستمرارية المؤسسة مثل التلف الجزئي، السرقة، حريق بسيط.

4_ دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة الأخطار:

بعد أن يتم تحيد الأخطار وإكتشافها ثم تقييم وقياس هذه الأخطار تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة الخطر، حيث يقوم مدير إدارة الأخطار بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة الأخطار بهدف إختيار الطريقة المناسبة لتغطية الأخطار التي تتعرض

لها المؤسسة، ومن الطرق المتاحة أمام مدير الخطر لمواجهة الأخطار أو مواجهة الخسائر المترتبة على تحققها:

- تجنب الأخطار، ولكن يتم التجنب بشكل جزئي، حيث أن كل الأخطار لا يمكن تجنبها.
- الإحتفاظ بالخطر ويتم ذلك إما عن طريق تكوين الإحتياطات أو بدون تكوين أية إحتياطات وذلك حسب طبيعة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة أو القائمين على إدارة الأخطار.
- تخفيض الخطر إما عن طريق منع وقوع الخطر كلية أو التقليل نت فرص وقوعه أو التخفيف من حدة نتائج تحقق الخطر أو التحكم في الخطر بواسطة الحد من معدل التكرار وتخفيض درجة الخطورة ووطأة الخطر، ويتم ذلك من خلال وسائل الوقاية والمنع.

5 _ إختيار السياسة أو الأسلوب المناسب لمواجهة الخطر:

بعد أن يتم تحليل وتصنيف وتقييم الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة ثم دراسة وتحليل الطرق والأساليب المختلفة للتعامل مع هذه الأخطار تأتي مرحلة إختيار أنسب وسيلة لإدارة هذه الأخطار وكيفية التعامل مع الخطر، ويتم ذلك في ضوء تقييم وقياس الأخطار وتعد هذه المرحلة بمثابة إتخاذ قرار، حيث يجب على مدير الخطر إتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التكامل مع كل خطر على حدة، فإن مدير الخطر يأخذ في الإعتبار إحتمال وقوع الخسارة ، حجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، الموارد المتاحة لمواجهة الخسائر إذا تحققت، ثم بعد ذلك يتم تقييم المزايا والتكاليف لكل أسلوب من أساليب مواجهة الخطر.

6 _ تنفيذ القرار المختار:

بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة الأخطار وإختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير إدارة الخطر، فإنه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ، فإذا إستقر الرأي على إختيار وسائل

التحكم في الخطر(وسائل الوقاية والمنع) فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة.

7_ مراجعة وتقييم برنامج إدارة الأخطار:

يحتاج برنامج إدارة الأخطار إلى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لإحتمال ظهور أخطار جديدة والرغبة في التغطية أو إكتشاف أخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب.

ويمكن الإعتماد على بعض القواعد والأسس في تصميم برنامج إدارة الأخطار البحتة كمايلي:

أ_ عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على تحمل الخسارة:

تفيد هذه القاعدة في تحديد حجم الخسارة الممكن تحملها وتشجع على نقل الخطر إذا زاد عن حد معين، كما تفيد هذه القاعدة في تحديد أي الطرق يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب.

ب_ ضرورة أخذ كافة الظروف الطارئة في الحسبان:

إن تحديد الطريقة المثلى في إدارة الأخطار يقتضي بضرورة معرفة إحتمال تحقق الخطر وأقصى خسارة محتملة يمكن أن تلحق بالشئ المعرض للخطر وأخذ ذلك في الحسبان.

المبحث الثالث: إستخدام نظم المعلومات في برامج إدارة الخطر

لا يمكن الحديث عن مقومات فعالية إدارة الخطر دون الحديث عن تطبيق التكنولوجيا على برامج إدارة الخطر حيث يتمثل أهمها في نظم المعلومات ودورها في ربط كافة العمليات داخل المؤسسة، ومن بينها نظام معلومات إدارة المخاطر والذي يهتم بالحصول على بيانات ومعلومات دقيقة متعلقة بخطر معين، وكذا إيجاد قواعد بيانات للكمبيوتر خاصة بتخزين وتحليل

بيانات إدارة الخطر من أجل إستخدامها في التنبؤ بمستويات الخسارة المستقبلية ولتوضيح ذلك نتطرق لبعض نظم المعلومات بإدارة المخاطر.[1]

المطلب الأول: إستخدام نظام المعلومات التسويقية

من مكونات نظام المعلومات التسويقية مجموعة من النظم الفرعية للمدخلات تتمثل في نظام السجلات الداخلية الذي يوفر جميع البيانات الضرورية لإدارة المخاطر والمتوفرة داخل المؤسسة، ونظام الإستخبارات التسويقية الذي يعني بكل المخاطر الناجمة عن التهديدات الخارجية التي تنتج عن التغيرات البيئية اليومية وكذلك بحوث التسويق التي تساعد المؤسسة في دراسة إتجاهات المستهلكين والموردين والموزعين وتحديد السبل الأنسب لتطوير المنتجات وتسعيرها وإختيار السياسات المناسبة لبناء وإدارة

شبكات التوزيع بشكل يضمن مرونة المؤسسة وإستقلاليتها عن كل الوسطاء كذلك تحديد المحتوى المناسب للرسائل الترويجية ومقابلته للشريحة المستهدفة كل هذا من خلال مخرجات هذا النظام وعليه يلاحظ بأن هذا النظام يمكن المنظمة من التحديد الدقيق للتهديدات والأخطار التسويقية، وينبغي هنا التمييز بين مصطلحي التهديد والمخاطرة حيث ترتبط المخاطرة بالخسائر المحتملة نتيجة تهديد معين أيا كان مصدره وبهذا فإن نظام المعلومات التسويقية يساعد من خلال نظمه الفرعية للمدخلات على توفير المعلومات اللازمة لتحديد المخاطر التسويقية سواء الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: إستخدام نظام المعلومات الإنتاج والتصنيع

من خلال مراجعة النظم الفرعية لمدخلات هذا النظام نجد بأنها تتمثل في نظام معالجة البيانات والذي يوفر البيانات الداخلية المتعلقة بعملية الإنتاج والمشاكل التي تصادفها وإحتمالات الأعطال وغيرها من المعلومات التي تستطيع المؤسسة من خلالها تحديد التهديدات الداخلية ودرجة المخاطرة الناتجة عنها بالإضافة إلى نظام الهندسة الصناعية الذي يمكن المؤسسة من

---

[1] _ فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالإعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 25_26 نوفمبر 2008، ص 13 .

تحديد أنجع وأكفا السبل لتطوير وإنتاج منتجات ذات جودة وبدرجة تؤول إلى الصفر من المنتجات المعيبة حتى يساعد المؤسسة على تقليص المخاطر الناتجة عن المنتجات المعيبة وتبعاتها من تدهور لسمعة المؤسسة في الأسواق والخسائر المادية والمالية الناجمة عن ذلك كما يساعد أيضا المؤسسة على تحديد المستويات المناسبة من المخزون ويحدد ايضا خصائص الموردين الواجب التعامل معهم حتى تضمن إستقلاليتها من التبعية لأي مورد، وبالتالي تقليل مخاطرة مساومة الموردين فضلا عن هذين النظامين لدينا إستخبارات التصنيع الذي يقوم بالتوفير الدائم والدوري للمعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية وما يحدث فيها فيما يخص عملية الإنتاج والتصنيع ، كتحديد الطرق المستحدثة في التصنيع وبالتالي التقليل من مخاطرة تقادم منتجات المؤسسة وأساليب إنتاجها.

المطلب الثالث: إستخدام نظام معلومات الموارد البشرية

وبالنظر أيضا إلى النظم الفرعية لمدخلات هذا الأخير نجد أنها لا تختلف عن سابقتها من النظم حيث تشمل على نظام المعلومات المحاسبية حيث يضم المعلومات الداخلية المتوفرة في السجلات الداخلية وهي تبين لنا السجلات الخاصة بالموظفين والتي تستخدم أيضا في تحديد المخاطر الداخلية ، بالإضافة

إلى نظام بحوث الموارد البشرية الذي يعني بدراسة شكاوي الموظفين تحليل العمل وكيفية تطوير مهارات الموظفين وكيفية إستقطاب المهارات والكفاءات من الخارج والحفاظ عليها حتى تستطيع المؤسسة التقليل من المخاطر الفكرية الناجمة عن هجرة الكفاءات البشرية لها فضلا عن نظام إستخبارات الموارد البشرية الذي يعني بتوفير المعلومات الناتجة عن تغير البيئة الخارجية بخصوص العمالة وسوق العمل من قوانين تحكم العمل ومستويات الخبرة والمهارة الموجودة في السوق ومدارس التكوين بالإضافة إلى الظروف السياسية والإقتصادية المتعلقة بسوق العمالة، مما يساعد المنظمة على توفير المعلومات الدقيقة عن المخاطر الممكنة من ناحية الموارد البشرية.

المطلب الرابع: إستخدام نظام المعلومات التمويلية

وبنفس أسلوب تحليل نظم المعلومات السابقة نجد بأن لهذا النظام نظم فرعية للمدخلات تتمثل في نظام معالجة البيانات الذي لا يختلف عن نظم السجلات الداخلية في كل الأنظمة السابقة، باحتوائها على جميع البيانات المالية الممكن إستخدامها لحل المشكلات التمويلية فضلا عن النظام الفرعي للمراجعة الداخلية الذي يشتمل على نتائج أداء المنظمة وكذلك عمليات التأكد من سلامة الإجراءات المتبعة من الناحية المالية، بالإضافة إلى نظام الإستخبارات التمويلية الذي تستخدمه المؤسسة لتحديد أفضل مصادر التمويل وأحسن الإستثمارات للموارد المالية حيث يقوم هذا النظام بجمع المعلومات من أصحاب الأسهم ومن الأسواق المالية والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتحليلها بعد ذلك وإستخدامها في تحديد المخاطر ومصادرها وإمكانية حدوثها وبالتالي من آثارها السلبية .

يلاحظ بأن جميع نظم المعلومات سابقة الذكر تنطوي على نظام إستخبارات يربط المنظمة ببيئتها الخارجية ويمكنها من إدارة المخاطر الناجمة من تهديدات المنافسين من خلال محاولة الإستباق والتنبؤ بحركاتهم للتقليل من درجة عدم التأكد وبالتالي التقليل من أثار المخاطر بالإضافة إلى تحديد جميع التغيرات التي تحصل في البيئة العامة والتنبؤ بالتي لم تحصل سواء تعلق الأمر بالبيئة الإقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الإجتماعية أو التكنولوجيا أو الديمغرافية ومتابعتها بشكل دائم قصد التمكن من فهمها ومعرفة مصادر الخطر أو التهديد وبالتالي حسن التعامل معه والتقليل من آثاره السلبية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتبين أن إدارة المخاطر، ما لبثت أن أصبحت تلعب دورا أساسيا وفعالا في إدارة وتسيير المؤسسات الإقتصادية ، وقد غذى هذا الإهتمام المتزايد بها الظروف الراهنة والتطورات المتسارعة هذه الظروف التي نتجت عنها جملة مخاطر معقدة البنية والمتعددة الأوجه، الشيء الذي فرض على هذه المؤسسات ضرورة تبني خطوات عملية من شأنها نقل المؤسسة من موقع دفاع إلى موقع هجوم إتجاه التعامل مع الخطر هذا بالإضافة إلى تفعيل إدارة الخطر داخل المؤسسة من خلال الإعتماد على مقومات داعمة ومؤثرة كتبني مفهوم ثقافة الشعور بالخطر والتعامل معه بإيجابية، وكذا تدعيم قرارات إدارة الخطر بإستخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الفعالة مع التركيز على مفهوم اليقظة الإستراتيجية كمفهوم يساهم بتوفير المعلومات الدقيقة الخاصة بالمخاطر المتوقعة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية على عينة من منظمات الأعمال بالمسيلة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين الأول والثاني، لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد فعالية نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المخاطر في عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول لمنهجية و إجراءات الدراسة المتبعة، حيث تناول منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى شرح كيفية إعداد أداة الدراسة، والمتمثلة في الاستبيان، وزعت على أفراد العينة المختارة، وقياس ثبات وصدق هذه الاستمارة، من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقراتها، بما يعزز الثقة و الدقة في النتائج المتوصل إليها، كما يتناول هذا المبحث الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

ويتطرق المبحث الثاني إلى تحليل خصائص عينة الدراسة، من خلال بيانات الجزء الأول من الاستبيان (اسم المؤسسة، الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، والوظيفة).

أما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة حيث خصص لعرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما أنه الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وحيث أننا نعرف مسبقا جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة، المتعلقة بموضوع البحث، سعينا للوصول إلى قياس مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال، بالتطبيق على عينة من المنظمات بولاية المسيلة، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

كما استخدمنا لتحليل موضوع الدراسة، أسلوب من أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب دراسة الحالة، من خلال تطبيق الدراسة النظرية على عينة من منظمات الأعمال الناشطة في ولاية المسيلة.

بالإضافة إلى ذلك استخدمنا مصدرين أساسيين للبيانات هما:

1- المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للبحث، والمتمثلة أساسا في الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة، وكذا المقالات والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث والإطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنيت.

2- المصادر الأولية: ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صمم خصيصا لهذا الغرض، ووزع على الأفراد

العاملين في منظمات الأعمال الممثلة لعينة الدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الإداريين العاملين في منظمات الأعمال الناشطة في ولاية المسيلة، ولصعوبة تحديد عدد الإداريين العاملين في هذه المنظمات بقة، فإننا اخترنا عينة عشوائية تتمثل في 65 إداري عامل في مجموعة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية.

الجدول رقم (01): عدد استمارات الأستبيان الموزعة و المسترجعة

شركة التأمين		**الاستمارات الموزعة**	**الاستمارات المسترجعة**	**الاستمارات الضائعة**
الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA	العدد	08	08	00
	النسبة %	12.30	12.30	00
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**العدد**	**08**	**07**	**01**
	النسبة %	**12.30**	**10.76**	**1.53**
شركة مطاحن الحضنة (الرياض مسيلة)	**العدد**	**08**	**06**	**02**
	النسبة %	**12.30**	**9.23**	**3.07**
شركة التعدين حضنة ميتال	**العدد**	**08**	**07**	**01**
	النسبة %	**12.30**	**10.76**	**1.53**
شركة مغرب بايب لإنتاج الأنابيب	**العدد**	**08**	**08**	**00**

	النسبة %	12.30	12.30	00
الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	العدد	05	03	02
	النسبة %	7.69	4.61	3.07
مؤسسة ملبنة الحضنة	العدد	05	03	02
	النسبة %	7.69	4.61	3.07
مؤسسة باي فرحات لإنتاج البلاط	العدد	05	03	02
	النسبة %	7.69	4.61	3.07
شركة قلعة بني حماد لإنتاج الآجر	العدد	05	03	02
	النسبة %	7.69	4.61	3.07
شركة أسماء لتسويق وبيع العربات الصناعية	العدد	05	03	02
	النسبة %	7.69	4.61	3.07
المجموع	العدد	65	51	14
	النسبة %	100	78.46	21.53

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات استمارة الأسئلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ما يلي: بلغ عدد المنظمات الممثلة لعينة الدراسة 10 منظمات، متنوعة بين العامة و الخاصة، تم توزيع فيها 65 استمارة استبيان وتم استرجاع 51 استمارة أي بنسبة 78.46%، في حين بلغ عدد الاستمارات الضائعة 14 استمارة أسئلة بنسبة 21.53%من عدد الاستمارات الموزعة الكلية.

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة

أولا- أداة الدراسة الميدانية:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا، كأداة أساسية استمارة استبان، بالإضافة إلى اعتمادنا على المقابلة بهدف الحصول على اكبر حجم من البيانات والمعلومات التي ستساعدنا في تحليل وتفسير الإجابات على فقرات الاستمارة، كما اعتمدنا أيضا على الملاحظة، حيث و أثناء تجوالنا بين مكاتب الإداريين في المستويات المختلفة، وفي أقسام وإدارات المؤسسات محل الدراسة، قمنا بملاحظة وتسجيل كل ماله علاقة بموضوع البحث، من تنظيم للأعمال، والأرشيف، وما هو موجود من تجهيزات للإعلام الآلي، وكذا سلوك الأفراد داخل الإدارات، وهذا بهدف مساعدتنا في تحليل وتفسير بعض فقرات استمارة الأسئلة.

1- تصميم استمارة الأسئلة: قبل التطرق لكيفية تصميم استمارة الاستبيان ندرج أهم الأهداف المرجوة من خلال فقراته، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو تحديد مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال بالتطبيق على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، نهدف من خلال تصميم الاستمارة أيضا إلى ما يلي:

أ- التعرف على مدى فهم الإداريين العاملين في منظمات الأعمال الممثلة لعينة الدراسة، لأصول وأساسيات نظم المعلومات المحاسبية، ومعرفة واقعها في هذه المنظمات.

ب- التعرف على مدى معرفة منظمات الإعمال بالمخاطر المحتملة وكيفية إدارتها.

ج- التعرف على مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال الممثلة لعينة الدراسة.

وفيما يخص تصميم استمارة الاستبيان، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم استمارة الاستبيان، على سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس

للإجابة عن فقرات الاستمارة المندرجة تحت ثلاث محاور أساسية، والجدول رقم (02) يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

جدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي –الحدود الدنيا و العليا– المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب المدى (5−1=4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي (5/4= 0.80)، و بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا كما يلي:

- لا أتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (1.00− 1.80).
- لا اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال : (1.80− 2.60).
- محايد: المتوسط ينتمي إلى المجال: (2.60− 3.40).
- اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال : (3.40− 4.20).
- اتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (4.20− 5.00).

و قد قمنا بالإجراءات الآتية:

- إعداد استمارة أسئلة أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات و المعلومات.
- عرض استمارة أسئلة على الأستاذ المشرف، من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل استمارة أسئلة بشكل أولي، حسب ما رآه المشرف لازما للتعديل.
- تم عرض استمارة أسئلة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل من إضافة و حذف لبعض العبارات وتعديل البعض.

- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية لاستمارة الأسئلة، والقيام بالتعديل المناسب.

- القيام بتحليل وتفسير واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم تقسيم استمارة أسئلة إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات العامة، لعينة الدراسة، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم المؤسسة، والوظيفة، والجنس، والسن، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من استمارة أسئلة.

أما الجزء الثاني، فيتناول محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بتحديد مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال بالتطبيق على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، كما يوضحه الجدول رقم (03)، والذي يبين عنوان المحور، وأرقام الفقرات وعددها، والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستمارة.

جدول رقم (03): محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المؤوية

رقم المحور	العنوان	أرقام الفقرات	العدد	النسبة المئوية%
1	نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة	20-1	20	40.81
2	إدارة المخاطر في المؤسسة	35-21	15	30.61
3	بدور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر	49-36	14	28.57
المجموع	-	49-1	49	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن عدد فقرات المحور الاول والمعنون بنظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة بلغ 20 فقرة بنسبة 40.81 % من العدد الكلي لفقرات الاستبيان،وبلغ عدد فقرات المحور الثاني والمعنون بادارة المخاطر في المؤسسة 15 فقرة بنسبة 30.61%من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، في حين بلغ عدد فقرات المحور الثالث المعنون بدور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر 14 فقرة بنسبة 28.57 %.

المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	**33**	**64.70**
أنثى	**18**	**35.29**
المجموع	**51**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الجنس بنسبة 64.70%بالنسبة للذكور و35.29% بالنسبة للإناث ونلاحظ أن نسبة الذكور هي نسبة عالية على نسبة الإناث.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	**11**	**21.56**
من 30 إلى 50 سنة	**33**	**64.70**
أكثر من 50 سنة	**07**	**13.72**
المجموع	**51**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير السن بنسبة 21.56% الذين عمرهم اقل من 30 سنة وبنسبة 64.70% للذين عمرهم محصور ما بين 30-50 سنة و بنسبة 13.72% بالنسبة للذين عمرهم أكثر من 50 سنة ونلاحظ أن فئة الأفراد الذين عمرهم ما بين 30 إلى 50 سنة هم أكثر نسبة من الذين عمرهم أقل من 30 سنة لتأتي النسبة الصغيرة للذين عمرهم أكثر من 50 سنة.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:**

جدول رقم **(06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
متوسط فأقل	**02**	**3.92**
ثانوي	**04**	**7.84**
جامعي	**45**	**88.23**
المجموع	**51**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المؤهل العلمي بنسبة 3.92% للذين لهم مستوى المتوسط فأقل و نسبة 7.84%للذين مستواهم الثانوي أما نسبة 88.23%فللذين مستواهم جامعي و نلاحظ أن هذه النسبة هي نسبة عالية جدا مقارنة بنسب الذين مستواهم ثانوي أو متوسط فأقل.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:**

جدول رقم (07) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	**13**	**25.49**
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	**21**	**41.17**
أكثر من 10 سنوات	**17**	**33.33**
المجموع	**51**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الخبرة المهنية بنسبة 25.49%للذين لهم خبرة أقل من 5 سنوات أما نسبة 41.17% للذين لهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات وهي النسبة الأعلى أما نسبة 33.33%فتعود للذين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي:**

جدول رقم (08) يوضح أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

الصفة الوظيفية	التكرار	النسبة %
مدير	**03**	**5.88**

رئيس مصلحة	**06**	**11.76**
رئيس قسم	**07**	**13.72**
إداري	**35**	**68.62**
المجموع	**51**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المستوى الوظيفي بنسبة صغيرة و التي تقدر بـ 5.88 % للذين صفتهم مدير و نسبة 11.76% للذين صفتهم رئيس مصلحة ثم نسبة 13.72% للذين صفتهم رئيس قسم لتأتي النسبة الأعلى و التي تقدر بـ 68.62 %بالنسبة للذين صفتهم إداري.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

- **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات استمارة الأسئلة ما وضعت لقياسه، ولقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان في صورتها الأولية لتحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة، وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة وهذا بغية التأكد من سلامة بناء استمارة الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة و صحة العبارات.

- مدى شمولية استمارة الأسئلة لمعالجة مشكل الدراسة.

- مدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروري من تعديل صياغة الفقرات أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة، وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، استجبنا لأراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، و تمت صياغة استمارة الأسئلة بشكل نهائي (انظر الملحق رقم 1).

2- ثبات الاستبيان: يقصد بثبات استمارة الأسئلة، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة

توزيع استمارة الأسئلة أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات استمارة الأسئلة يعني الاستقرار في نتائج استمارة الأسئلة، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استمارة أسئلة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم (09) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الأسئلة.

جدول رقم (09): يبين قيمة معامل crombach's Alpha

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة	**20**	**0.896**
المحور الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة	**15**	**0.792**
المحور الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر	**14**	**0.894**
جميع فقرات الاستبيان	**49**	**0.898**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.792- 0.896) وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع محاور استمارة الأسئلة معا بلغ 0.898 وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، تدل على أن أداة الدراسة ذات

ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة استمارة الأسئلة وصلاحيتها لتحليل وتفسير نتائج الدراسة اختبار فرضياتها.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة الموضوع هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سميرنوف):**

سنعرض اختبار كولمجروف- سميرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا واختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية SIG اكبر من (0.05) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان، مما يدل على إتباع البيانات التوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

جدول رقم 10 يبين اختبار التوزيع الطبيعي(1-sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	القيمة الإحصائية	قيمة مستوى الدلالة SIG
01	نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة	0.688	0.731
02	إدارة المخاطر في المؤسسة	0.627	0.827
03	دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر	0.689	0.729
المجموع		0.606	0.856

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان

لتحليل فقرات استمارة الأسئلة تم استخدام اختبار(**T testone sample**) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة لكل فقرة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة للمحسوبة اقل من قيمة t الجدولية) وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

المطلب الاول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بنظم المعلومات في المؤسسة

جدول رقم11: يوضح تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بنظم المعلومات في المؤسسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
	المجال الأول:تأييد الإدارة العليا	**3,774**	**1,069**	**4,031**	**0,000**		**/**
01	**للإدارة العليا دراية تامة بأهمية نظم المعلومات المحاسبية**	**3,483**	**1,091**	**3,468**	**0,020**	**عالية**	**5**
02	**هناك قناعة للإدارة العليا بإمكانية تحسين الأداء باستخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**	**3,621**	**1,202**	**3,839**	**0,000**	**عالية**	**4**
03	**طبيعة القرارات في المؤسسة يتطلب تطبيق نظم المعلومات المحاسبية**	**3,838**	**1,035**	**4,508**	**0,000**	**عاليةجدا**	**3**
04	**للإدارة العليا الرغبة في توفير معلومات محاسبية دقيقة لإتخاذ**	**3,871**	**1,203**	**4,028**	**0,000**	**عالية**	**2**

	القرارات						
05	تقوم إدارة المؤسسة بمراقبة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية	4,064	0,997	5,940	0,000	عاليةجدا	1
	المجالالثاني:نوعية الأجهزة المستخدمة	3,909	1,086	4,661	0,000		/
06	البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية حديثة	3,967	1,016	5,303	0,000	عاليةجدا	3
07	البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتلائم مع متطلبات تشغيل المؤسسة	4,064	1,030	5,750	0,000	عاليةجدا	1
08	الأجهزة والبرامج المستخدمة تحقق الغايات والأهداف المرجوة من نظام المعلومات المحاسبية وبالشكل المناسب	3,709	1,160	3,406	0,002	عالية	5
09	تقوم أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة بتغطية جميع احتياجات الإدارة بغرض الاستفادة من نظم المعلومات	4,000	1,211	4,597	0,000	عاليةجدا	2
10	هناك سهولة في استخدام أجهزة	3,806	1,166	3,848	0,001	عالية	4

	ويرامج نظم المعلومات المحاسبية لا يتطلب التخصص						
	المجالالثالث:كفاءة العاملين	3,535	1,128	3,462	0,013		/
11	يتمتع العاملون في نظم المعلومات المحاسبية بمستوى عال يتناسب والمهام المطلوبة منهم	3,483	1,261	3,136	0,041	عالية	3
12	مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبية تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم	3,419	1,088	3,145	0,040	عالية	5
13	استجابة العاملين عالية في تفهمهم لاحتياجات المستفيدين من نظام المعلومات المحاسبية	3,548	1,206	3,530	0,017	عالية	2
14	يتلقى العاملون الجدد في نظام المعلومات التدريب اللازم للتعامل الجيد مع الأجهزة والبرامج الموجودة	3,451	1,509	3,373	0,024	عالية	4
15	هناك اتصال دائم بين العاملون في نظم المعلومات والأقسام الأخرى للوفاء بمتطلباتهم واحتياجاتهم من المعلومات	3,774	1,203	3,583	0,001	عالية	1
	المجال الرابع: خصائص	3,741	1,093	3,779	0,001		/

	المعلومات المحاسبية						
16	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة في معالجة البيانات المختلفة	3,709	1,131	3,493	0,002	عالية	3
17	معالجة البيانات المحاسبية من خلال نظام المعلومات المحاسبية يتفق والسياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة	3,967	1,048	5,140	0,000	عالية جدا	1
18	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات في المؤسسة في الوقت المناسب	3,516	1,091	2,633	0,013	عالية	5
19	توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات تتميز بدرجة كبيرة من الدقة والمصداقية	3,967	1,079	4,991	0,000	عالية جدا	2
20	توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات تتميز بدرجة عالية من الثقة والموضوعية	3,548	1,286	3,373	0,024	عالية	4
كل فقرات المحور الأول		3,740	1,088	3,787	0,001	عالية	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم (11) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (ايجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها باستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

أولا_تحليل المجال الأول من المحور الأول المتعلق بتأييد الإدارة العليا

احتلت الفقرة رقم (05) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.064 و انحراف معياري 0.997 وبلغت القيمة T المحسوبة 5.940وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية جدا على أن إدارة المؤسسة تقوم بمراقبة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,871وإنحراف معياري1,203 و بلغت القيمة T المحسوبة 4,028وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الرابعة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن للإدارة العليا الرغبة في توفير معلومات محاسبية دقيقة لإتخاذ القرارات.

احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,838 و انحراف معياري 1,035و بلغت القيمة T المحسوبة 4,508 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثالثة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن طبيعة القرارات في المؤسسة تتطلب تطبيق نظم المعلومات المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم (02) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,621وإنحراف معياري1,202و بلغت القيمة T المحسوبة 3,839وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن هناك قناعة للإدارة العليا بإمكانية تحسين الأداء بإستخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم (01) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,483 و انحراف معياري 1,091وبلغت القيمة T المحسوبة 3,468وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة

الأولى ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن للإدارة العليا دراية تامة بأهمية نظم المعلومات المحاسبية.

و بصفة عامة فان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول بلغ 3,774 و انحراف معياري 1,069، و بلغت القيمة T المحسوبة 4,031 ، هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون و بدرجة عالية على أن جميع عبارات المجال الأول والذي يوضح تأييد الإدارة العليا لإستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية.

ثانيا_تحليل المجال الثاني من المحور الأول المتعلق بنوعية الأجهزة المستخدمة

احتلت الفقرة رقم (07) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4,064وإنحراف معياري 1,030و بلغت القيمة T المحسوبة 5,750 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السابعة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية جدا على أن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتلائم مع متطلبات التشغيل.

احتلت الفقرة رقم (09) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4,000 وإنحراف معياري1,211و بلغت القيمة T المحسوبة 4,597 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة التاسعة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية جدا على أن أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة تقوم بتغطية جميع إحتياجات الإدارة بغرض الإستفادة من نظم المعلومات.

احتلت الفقرة رقم (06) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,967 وإنحراف معياري1,016و بلغت القيمة T المحسوبة 5,303 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السادسة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية جدا على أن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية حديثة.

احتلت الفقرة رقم (10) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,806وإنحراف معياري1,166و بلغت القيمة T المحسوبة 3,848وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة العاشرة ذات

دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن هناك سهولة في إستخدام أجهزة وبرامج نظم المعلومات المحاسبية لا يتطلب التخصيص.

احتلت الفقرة رقم (08) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,709وانحراف معياري1,160وبلغت القيمة T المحسوبة 3,406وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثامنة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن الأجهزة والبرامج المستخدمة تحقق الغايات والأهداف المرجوة من نظام المعلومات المحاسبية وبالشكل المناسب.

وبصفة عامة فان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني بلغ 3,909وانحراف معياري 1,086، وبلغت القيمة T المحسوبة 4,661، هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية جدا على أن جميع عبارات المجال الثاني والذي يوضح نوعية الأجهزة المستخدمة.

ثالثا_تحليل المجال الثالث من المحور الأول المتعلق بكفاءة العاملين

احتلت الفقرة رقم (15) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3,774و انحراف معياري 1,203وبلغت القيمة T المحسوبة3,583 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن هناك إتصال دائم بين العاملون في نظم المعلومات والأقسام الأخرى للوفاء بمتطلباتهم وإحتياجاتهم من المعلومات.

احتلت الفقرة رقم (13) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,548 وإنحراف معياري1,206و بلغت القيمة T المحسوبة 3,530وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثالثة عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن إستجابة العاملين عالية في تفهمهم لإحتياجات المستفيدين من نظام المعلومات المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم (11) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,483وإنحراف معياري1,261و بلغت القيمة T المحسوبة 3,136وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الحادية

عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على تمتع العاملون في نظم المعلومات المحاسبية بمستوى عال يتناسب والمهام المطلوبة منهم.

احتلت الفقرة رقم (14) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,451 وإنحراف معياري1,509و بلغت القيمة T المحسوبة 3,373 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الرابعة عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن العاملون الجدد في نظام المعلومات يتلقون التدريب اللازم للتعامل الجيد مع الأجهزة والبرامج الموجودة.

احتلت الفقرة رقم (12) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,419 وإنحراف معياري1,088وبلغت القيمة T المحسوبة 3,145وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبية تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم.

و بصفة عامة فان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث بلغ 3,535و انحراف معياري 1,128، و بلغت القيمة T المحسوبة 3,462، هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون و بدرجة عالية على أن جميع عبارات المجال الثاني والتي توضح كفاءة العاملين

رابعا_تحليل المجال الرابع من المحور الأول المتعلق بخصائص نظم المعلومات المحاسبية

احتلت الفقرة رقم (17) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3,967وإنحراف معياري1,048و بلغت القيمة T المحسوبة 5,140وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السابعة عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن معالجة البيانات المحاسبية من خلال نظام المعلومات المحاسبية يتفق والسياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة.

احتلت الفقرة رقم (19) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,967وإنحراف معياري1,079و بلغت القيمة T المحسوبة 4,991وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة التاسعة عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة توفر معلومات تتميز بدرجة كبيرة من الدقة والمصداقية.

احتلت الفقرة رقم (16) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,709وإنحراف معياري1,131و بلغت القيمة T المحسوبة 3,493وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السادسة عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي يتمتع بالمرونة في معالجة البيانات المختلفة.

احتلت الفقرة رقم (20) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,548وإنحراف معياري1,286و بلغت القيمة T المحسوبة وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة العشرون ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة توفر معلومات تتميز بدرجة عالية من الثقة والموضوعية.

احتلت الفقرة رقم (18) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,516وإنحراف معياري1,091وبلغت القيمة T المحسوبة 2,633وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثامن عشر ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المعلومات المحاسبية اللازمة تصل لمتخذي القرارات في المؤسسة في الوقت المناسب.

و بصفة عامة فان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع بلغ 3,741و انحراف معياري 1,093، و بلغت القيمة T المحسوبة 3,779، هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون و بدرجة عالية على أن جميع عبارات المجال الرابع والتي توضح خصائص المعلومات المحاسبية.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغ3,740 وانحراف معياري 1,088وبلغت القيمة t المحسوبة 3,787،هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة، يوافقون وبدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الأول توضح نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

المطلب الثاني: المحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة

جدول رقم12: يوضح تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
21	للمؤسسة رؤية واضحة حول المخاطر المحتملة الحدوث فيها	3,161	1,035	3,867	0,393	عالية	6
22	للمؤسسة دراية بطرق إدارة المخاطر المحتملة الحدوث	3,548	1,027	3,971	0,006	عالية	8
23	أهداف المؤسسة واضحة ودقيقة فيما يخص إدارة المخاطر	3,741	1,124	3,674	0,001	عالية	5
24	تقوم المؤسسة بتحليل مواردها وإمكانياتها الداخلية بصفة دورية ومستمرة	3,580	0,992	3,258	0,003	عالية	7
25	تقوم المؤسسة بتحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها	3,258	1,436	3,000	0,325	عالية	15
26	تقوم المؤسسة بتقييم مواردها المالية بما يحقق لها أكبر عائد بأقل المخاطر	3,903	1,164	4,317	0,000	عالية	3
27	تعتمد المؤسسة على موارد بشرية ذات كفاءة مما يساهم في تحقيق أهدافها	4,064	1,062	5,578	0,000	عالية جد	1
28	للمؤسسة خطط واضحة لإدارة المخاطر	3,516	0,961	3,988	0,006	عالية	10

29	إجراءات وبرامج تسيير المخاطر في المؤسسة واضحة ودقيقة	3,387	0,989	3,179	0,037	عالية	13
30	تقوم المؤسسة بتخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق إدارة المخاطر وتحقيق الأهداف	3,322	1,136	3,580	0,125		14
31	تقوم المؤسسة بتقييم ومراقبة الخطط بما يضمن إدارة فعالة للمخاطر	3,516	1,207	3,380	0,024	عالية	11
32	تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسة على تفعيل إدارة المخاطر	3,871	1,203	4,028	0,000	عالية	4
33	الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة تمتاز بدرجة عالية من الحماية والأمن من المخاطر	3,903	1,011	4,971	0,000	عالية جدا	2
34	المؤسسة على دراية تامة بأهمية الأطراف ذات العلاقة ودورهم في إدارة المخاطر	3,419	1,057	3,208	0,035	عالية	12
35	تستخدم المؤسسة النماذج والتقنيات الكمية في إدارة المخاطر	3,548	1,337	3,283	0,030	عالية	9
الكلي		3,670	1,079	3,458	0,002		/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم(12) نحاول معرفة الآراء و اتجاهات أفراد العينة و تحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها بالاستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار t (ستودنت).

احتلت الفقرة رقم(27) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4,064 وانحراف معياري 1,062وبلغت القيمة t المحسوبة 4,317 وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة السابعة والعشرين ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن إعتماد المؤسسة على موارد بشرية ذات كفاءة مما ساهم في تحقيق أهدافها.

احتلت الفقرة رقم(33) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,903 وانحراف معياري 1,011وبلغت القيمة t المحسوبة 4,971 وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الثالثة والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة تمتاز بدرجة عالية من الحماية والأمن من المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(26) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,903 وانحراف معياري 1,164وبلغت القيمة t المحسوبة 4,317 وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة السادسة والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تقوم بتقييم مواردها المالية بما يحقق لها أكبر عائد بأقل المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(32) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,903 وانحراف معياري 1,164وبلغت القيمة t المحسوبة 4,317 وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسة تساعد على تفعيل إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(23) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,741وانحراف معياري 1,124وبلغت القيمة t المحسوبة 3,674وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الثالثة

والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن أهداف المؤسسة واضحة ودقيقة فيما يخص إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(21) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3,161وانحراف معياري 1,035وبلغت القيمة t المحسوبة3,867وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الواحد والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن للمؤسسة رؤية واضحة حول المخاطر المحتملة الحدوث فيها.

احتلت الفقرة رقم(24) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,580وانحراف معياري 0,992وبلغت القيمة t المحسوبة 3,258وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الرابعة والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تقوم بتحليل مواردها وإمكانياتها الداخلية بصفة دورية ومستمرة.

احتلت الفقرة رقم(22) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3,548وانحراف معياري 1,027وبلغت القيمة t المحسوبة3,971وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن للمؤسسة دراية بطرق إدارة المخاطر المحتملة الحدوث.

احتلت الفقرة رقم(35) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3,548وانحراف معياري 1,337وبلغت القيمة t المحسوبة3,283وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تستخدم النماذج والتقنيات الكمية في إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(28) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3,516وانحراف معياري 0,961وبلغت القيمة t المحسوبة3,988وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الثامنة والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن للمؤسسة خطط واضحة لإدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(31) المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,516وانحراف معياري 1,207وبلغت القيمة t المحسوبة3,380وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الواحد والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تقوم بتقييم ومراقبة الخطط بما يضمن إدارة فعالة للمخاطر.

احتلت الفقرة رقم(34) المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,419وانحراف معياري 1,057وبلغت القيمة t المحسوبة3,208وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الرابعة والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة على دراية تامة بأهمية الأطراف ذات العلاقة ودورهم في إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(29) المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,387وانحراف معياري 0,989وبلغت القيمة t المحسوبة3,179وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة التاسعة والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن إجراءات وبرامج تسيير المخاطر في المؤسسة واضحة ودقيقة.

احتلت الفقرة رقم(30) المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,322وانحراف معياري 1,136وبلغت القيمة t المحسوبة3,580وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تقوم بتخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق إدارة المخاطر وتحقيق الأهداف.

احتلت الفقرة رقم(25) المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,258وانحراف معياري 1,436وبلغت القيمة t المحسوبة3,000وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تقوم بتحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بلغ3,670 وانحراف معياري 1,079وبلغت القيمة t المحسوبة 3,458،هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة، يوافقون وبدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الثاني توضح إدارة المخاطر في المؤسسة.

المطلب الثالث: المحور الثالث مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة

جدول رقم13: يوضح تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	القيمة الإحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
36	يزود نظام المعلومات المحاسبي إدارة المؤسسة بالبيانات الإجمالية عن المخاطر المحتملة الوقوع	3,806	1,013	4,429	0,000	عالية جدا	7
37	تستخدم المؤسسة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة الداخلية على نشاطاتها	3,709	1,160	3,406	0,002	عالية	8
38	يساهم توفر وعي كاف لدى مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي في تحسين إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة	3,419	1,232	3,895	0,068	عالية	10
39	يتلائم نظام المعلومات المحاسبي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة	4,000	1,064	5,230	0,000	عالية جدا	2
40	يعمل نظام المعلومات المحاسبي على توفير المعلومات الكافية المتعلقة	3,871	1,175	4,124	0,000	عالية	5

	بجميع البدائل الممكنة لإدارة المخاطر						
41	نظام المعلومات المحاسبي المالي يعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها	3,871	1,087	4,459	0,000	عالية جدا	4
42	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المالي على تصنيف المشاكل وتحديد مدى خطورة كل منها	3,516	1,091	3,633	0,013	عالية	9
43	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المالي في تحفيز متخذ القرار على البحث على حلول للمشاكل	3,225	1,230	3,022	0,315	عالية	13
44	تساهم المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية	3,193	1,046	3,030	0,311	عالية	14
45	تستخدم المعلومات المحاسبية في توجيه القرارات الاستثمارية المستقبلية للمؤسسة بما يساعد في إدارة المخاطر	3,322	1 ,165	3,541	0,134	عالية	12

46	توفر نظم المعلومات الإستراتيجية في المؤسسة معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط الإستراتيجية	3,387	1,085	3,985	0,056	عالية	11
47	تستخدم المعلومات المحاسبية في المؤسسة في عملية الرقابة على الخطط الإستراتيجية	3,871	1,203	4,028	0,000	عالية	6
48	تساهم المعلومات المحاسبية في المؤسسة على تحديد وتحليل عناصر التكاليف والعوائد والتنبؤ بها	3,967	1,168	4,611	0,000	عالية جدا	3
49	توفر نظم المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات تساعد إدارة المؤسسة من اكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب	4,129	1,024	6,136	0 ,000	عالية جدا	1
كل فقرات المحور الثالث		3,633	1,083	3,410	0,002	عالية	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS.

من خلال الجدول رقم (13) نحاول معرفة الآراء و اتجاهات أفراد العينة و تحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي و موافقة (ايجابية) آو عدم موافقة (سلبية) على محتواها باستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

احتلت الفقرة رقم (49) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.129 وإنحراف معياري1.024و بلغت قيمةT المحسوبة 6.136 و هي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة التاسعة والأربعون ذات دلالة إحصائية و ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن نظم المعلومات المحاسبية توفر معايير ومؤشرات تساعد إدارة المؤسسة من إكتشاف الإنحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

احتلت الفقرة رقم (39) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.000 وإنحراف معياري1.064 و بلغت قيمة T المحسوبة 5.230 و هي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة التاسعة والثلاثون ذات دلالة إحصائية و ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على تلائم نظم المعلومات المحاسبي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

احتلت الفقرة رقم (48) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,967وإنحراف معياري1,168وبلغت قيمة T المحسوبة4,611و هي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الواحد والأربعون ذات دلالة إحصائية و ايجابية أي أن افرد العينة يوافقون و بدرجة عالية على مساهمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة على تحديد وتحليل عناصر التكاليف والعوائد والتنبؤ بها.

احتلت الفقرة رقم (41) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.871 و انحراف معياري 1.087وبلغت قيمة t المحسوبة 4.459 وهي أكبر من القيمة t الجدولية، مما يعني الفقرة الأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن

نظام المعلومات المحاسبي يعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها.

احتلت الفقرة رقم (40) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ3.871 وإنحراف معياري1,175وبلغت قيمة T المحسوبة 4,124و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الأربعون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي المالي يعمل على توفير المعلومات الكافية المتعلقة بجميع البدائل الممكنة لإدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم (47) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3,871 وإنحراف معياري1.203 وبلغت قيمة T المحسوبة 4.028 و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السابعة والأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على إستخدام المعلومات المحاسبية في المؤسسة في عملية الرقابة على الخطط الإستراتيجية.

احتلت الفقرة رقم (36) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ3,806وانحراف معياري1,013و بلغت قيمة T المحسوبة 4,429و هي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السادسة والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي يزود إدارة المؤسسة بالبيانات الإجمالية عن المخاطر المحتملة الوقوع.

احتلت الفقرة رقم (37) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3,709وإنحراف معياري 1,160وبلغت قيمة T المحسوبة 3,406و هي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني أن الفقرة السابعة والثلاثون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن المؤسسة تستخدم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة الداخلية على نشاطاتها.

احتلت الفقرة رقم (42) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3,516و انحراف معياري 1,091وبلغت قيمة T المحسوبة3,633و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثانية والأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظام المعلومات المحاسبي المالي يساعد على تصنيف المشاكل وتحديد مدى خطورة كل منها.

احتلت الفقرة رقم (38) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3,419وإنحراف معياري1,232و بلغت قيمة Tالمحسوبة3,895و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثامنة والثلاثون ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن توفر وعي كاف لدى مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي في تحسين إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة.

احتلت الفقرة رقم(46) المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,387و انحراف معياري 1,085و بلغت قيمة Tالمحسوبة3,985و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السادسة والأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن نظم المعلومات الإستراتيجية في المؤسسة توفر معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط الإستراتيجية

احتلت الفقرة رقم(45) المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,322 و انحراف معياري 1,165و بلغت قيمة Tالمحسوبة3,541و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الخامسة والأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على إستخدام المعلومات المحاسبية في توجيه القرارات الإستثمارية المستقبلية للمؤسسة بما يساعد في إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم(43) المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,225 و انحراف معياري 1,230و بلغت قيمة Tالمحسوبة3,022 و هي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الثالثة والأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على مساهمة نظام المعلومات المحاسبي المالي في تحفيز متخذ القرار على البحث على حلول للمشاكل.

احتلت الفقرة رقم(44) المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي بلغ 3,193و انحراف معياري 1,046و بلغت قيمة Tالمحسوبة3,030 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة الرابعة والأربعون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على مساهمة المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث بلغ 3,633و انحراف معياري 1,203وبلغت قيمة T المحسوبة 4,028هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الثالث توضح مساهمة نظم المعلومات المحاسبية على إدارة المخاطر في المؤسسة.

المطلب الرابع: إختبار فرضيات الدراسة

أولا_إختبار فرضية المحور الأول:

الفرضية الصفرية H_0:لا يوجد بالمؤسسة نظم معلومات محاسبية تتميز بالكفاءة.

الفرضية البديلة H_1: يوجد بالمؤسسة نظم معلومات محاسبية تتميز بالكفاءة.

جدول رقم (14): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الأول	3,787	1.671	0,001	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على بيانات الإستمارة ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن إختبارT للمحور الأول بلغ 3,787 و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1.671) و هذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.001) و هي أقل من (0,05) و ذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 و التي تقول يوجد بالمؤسسة نظم معلومات محاسبية تتميز بالكفاءة.

ثانيا_ إختبار فرضية المحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر

الفرضية الصفرية H_0: لا تقوم المؤسسة بإدارة المخاطر.

الفرضية الصفرية H_1 : تقوم المؤسسة بإدارة المخاطر.

جدول رقم (15): يوضح نتائج إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني:

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة إختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الثاني	3.458	1.671	0.002	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على بيانات الإستمارة و مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15)، أن إختبار T للمحور الثاني بلغ 3.458و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1.671)، و هذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الإحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.002)، وهي أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1، و التي تقول أن المؤسسة تقوم بإدارة المخاطر.

ثالثا_ إختبار فرضية المحور الثالث المتعلق بمساهمة نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المخاطر

الفرضية الصفرية H_0: لا تساهم نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة.

الفرضية البديلة H_1: تساهم نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة.

جدول رقم (16): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث:

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig–t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الثالث	3.410	1.671	0.002	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستمارة و مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن اختبار T للمحور الثالث بلغ 3,410و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ 1.671 و هذا يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.002) و هي أقل من (0.05) و ذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثالث، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 ، و قبول الفرضية البديلة H_1، و التي تقول أن نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن لنظم المعلومات المالية والمحاسبية في المؤسسات الإقتصادية دور كبير حيث تتميز بدرجة كبيرة من الدقة والمصداقية والثقة والموضوعية. كما توفر معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط الإستراتيجية.

وتعتبر البرمجيات والأجهزة المستخدمة في كفاءة عالية في تخزين وتصنيف وإسترجاع البيانات والمعلومات وهي تمنح للمؤسسات ميزة تفوق المنافسين من خلال الجودة، الكفاءة، التجديد والإبتكار، والإستجابة للعملاء.

الخاتمة

الخاتمة:

نستخلص من دراستنا النظرية والميدانية، أن نظم المعلومات المحاسبية تعد أداة قوية في تحقيق الكفاءة، وكذا دورا جوهريا في تحقيق الفعالية للمؤسسات الإقتصادية مهما إختلفت أنواعها، وقد إكتبست هذه الأهمية نتيجة لزيادة حدة المنافسة وإنفتاحها على الإقتصاد العالمي، وتزايد التطور المذهل في تكنولوجيا، مما جعل المؤسسات تبني نظم معلومات إدارية تساعدها في التعامل مع بيئتها من خلال توفير المعلومات اللازمة لدعم مختلف وظائف المؤسسات.

ومنه يمكن القول أن هدف نظم المعلومات المحاسبية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من خلال خصائص هذه النظم ومساهمتها في إدارة المخاطر في هذه المؤسسات.

أولا_ النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية يمكن تقديم جملة من النتائج:

بالنسبة للفرضية الأولى: مدى إستخدام منظمات الأعمال لأنظمة المعلومات المالية والمحاسبية

تأكدنا منها من خلال النتائج التالية:

1. توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات تتميز بدرجة كبيرة من الدقة والمصداقية.
2. يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة في معالجة البيانات.
3. توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات تتميز بدرجة عالية من الثقة والموضوعية.

بالنسبة للفرضية الثانية: مدى إدارة المخاطر في منظمات الأعمال

تأكدنا منها من خلال النتائج التالية:

1. تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسة على تفعيل إدارة المخاطر.

2. الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة تمتاز بدرجة عالية من الحماية والأمن من المخاطر.

3. للمؤسسة خطط واضحة لإدارة المخاطر.

4. تقوم المؤسسة بتقييم ومراقبة الخطط بما يضمن إدارة فعالة للمخاطر.

بالنسبة للفرضية الثالثة: التأكد من مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر

تأكدنا منها من خلال النتائج التالية:

1. يزود نظام المعلومات المحاسبي إدارة المؤسسة بالبيانات الإجمالية عن المخاطر المحتملة الوقوع.

2. تلائم نظام المعلومات المحاسبي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المخاطر.

3. توفر نظم المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات تساعد إدارة المؤسسة من إكتشاف الإنحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

4. يساعد نظام المعلومات المحاسبي المالي في تحفيز متخذ القرار على البحث على حلول للمشاكل.

إختبار الفروض:

ـ تفعيل أنظمة المعلومات المحاسبية يمكن المؤسسة من غدارة المخاطر فيها بكفاءة وفعالية.

ـ يوجد بالمؤسسة نظام معلومات محاسبي يمتاز بالكفاءة والفعالية.

ـ تقوم المؤسسة بإدارة المخاطر قبل وبعد وقوعها.

ـ تساهم انظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة في إدارة المخاطر فيها.

الإقتراحات:

في إطار هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. على المنظمات بصفة عامة ضرورة مسايرة التطورات الحاصلة والعمل على الإستفادة من التطور في التكنولوجيا المعلوم لأنها مست جميع مجالات الحياة دون إستثناء، وخاصة وأن العالم اليوم يتجه إلى عالم إقتصادي رقمي قائم على الإستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات.
2. يجب معرفة بأن لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة دورا رئيسيا في تحسين جودة الخدمات القائمة وإستحداث خدمات جديدة تحقق لها أسبقية على المنافسين.
3. ضرورة الإهتمام بالعمل على تشجيع العاملين في المجال الإداري بتحسين مستواهم الفني والأكاديمي، ومواكبة التطورات الفنية والمهنية والتكنولوجية وبالتالي تطوير مهاراتهم.

آفاق الدراسة:

يمكن إكمال الدراسة في عدة جوانب أخرى نذكر منها:

1. دور نظم المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالأزمات.
2. تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية على القرارات المالية المستقبلية.
3. إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الذكية والخبيرة في إدارة المخاطر.

دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في منظمات الأعمال.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أولا _ الكتب

1. أحمد عطية هشام، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
2. إبراهيم قنديلجي عامر، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
3. الطائي محمد عبد الحسين، نعمة عباس خضير الخفاجي، نظم المعلومات الإستراتيجية، دار الثقافة والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. الحسنية سليم، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.
5. الهواري السيد، الإدارة المالية للإستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، عمان، 1985.
6. أحمد أبو بكر العبد، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
7. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الأولى، 2009.
8. جودة محفوظ وآخرون، منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

9. جزراوي إبراهيم، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

10. حسين الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

11. حلمي جمعة أحمد وأخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

12. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

13. شعبان محمد الشريف حرية، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2006.

14. صالح سلامة مصطفى، نظم المعلومات المحاسبية، دار البادية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

15. عبد الرزاق السالمي علاء، نظم دعم القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

16. عبد الرحمان محمد أبو عمر هاني، فاعلية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأثرها في إدارة الأزمات، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في فلسطين، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2009.

17. عبد المنعم مبارك صلاح الدين، نظم المعلومات المحاسبية، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، 2012.

18. عبد المقصود دبيان السيد، محمد الفيومي محمد، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجماعة، الإسكندرية، 1993.

19. عبد الحميد رضوان سمير، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية وأدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

20. عبد العال حماد طارق، إدارة المخاطر، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

21. محمد الكردي منال، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.

22. محمد القاسم عبد الرزاق، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

23. نور الدين عبد اللطيف ناصر، نظم المعلومات الإدارية ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ثانيا: المقالات العلمية والبحوث :

1. المهدي الشحات سميح، الجوانب الإيجابية والسلبية للمنافسة المصرفية على الكفاءة المصرفية ، بحث مقدم، المعهد المصرفي، مصر، 2013.

2. زيدان عبد العزيز عدنان، إستخدام الطرق الإحصائية في تقييم كفاءة الخدمة المصرفية في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، جامعة بغداد، إصدار26، 2011.

3. صادق درمان سلمان، دور خصائص المعلومات الإستراتيجية في صنع قرارات المزيج التسويقي، بحث مقدم إلى المؤتمر لجمعية المكتبات المتخصصة، فرع الخليج العربي، مسقط 8_ 10 مارس، 2011.

4. محمد التميمي عبد العزيز، تحليل المخاطر، الإجتماع العاشر للحماية المدنية، جامعة الملك سعود، كلية الهندسة، الرياض.

5. فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالإعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 25_26 نوفمبر 2008.

ثالثا_ المذكرات:

1. حسين بتال أحمد، قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2012.

2. سالم الجهمي إسماعيل، نموذج مقترح لزيادة فعالية البنوك في ظل تفاعل الثقافات والأنماط القيادية بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر،2006.

3. عمر بنية، إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة الإقتصادية شركة توزيع الموارد البترولية نفطال، مذكرة ماجستير، قسم الإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر، 2006.

4. علمي لزهر، أهمية نظام المعلومات التسويقي في إتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.

5. محمد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2010.

6. مصلح حسين الرقب خالد، دور المعلومات المحاسبية، دور المعلومات في تطوير الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

7. يوسف صوار، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان " محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية "، جامعة تلمسان، 2008.

8. ياسمينة ياسع، دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء الإقتصادي للمنظمة، دراسة حالة شركة القطن الممتص، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسييرالمنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011.

رابعا_ المراجع الأجنبية:

1. Condamine jean laurent , paul laurisot , patrisk Naim , (2006) .Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging opcit

2. Gauvin Alain , La nouvelle gestion du risque financier, edition .integrale, paris, fevrier, 2000

3. Murphy David (2008), Under stanting the risk (the theory and practice of financial Risk Management), Taylor and Francis group, .london, UK

4. Reix Robert , d' information et management des organisation , .vuibert, paris, 2002

الملحق رقم 01

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر **فرع: مالية وإدارة**

"

فعالية نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال

دراسة ميدانية في عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة

السادة والسيدات الكرام، تحية طيبة وسلاما عطرا يليق بمقامكم وبعد:

في إطار تحضير مذكرة التخرج المكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ونظرا لما لانطباعاتكم وآرائكم من أهمية بالغة في إثراء هذه الدراسة، أتشرف أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة وأرجوا من سيادتكم قراءة كل فقراتها والتفضل بالإجابة على محاور الاستبيان بكل مصداقية، علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة المؤسسات والباحثين معا، كما نشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة لما بذلتموه من جهد في سبيل إتمام إنجاز هذه الدراسة.

تقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا .'.'.'

أولا- البيانات العامة:

اسم المؤسسة: .....

01. الجنس:

☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

02. السن:

أقل من 30 سنة ☐ **من 30 إلى 50 سنة** ☐ **أكثر من 50 سنة** ☐

03. الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ **من 05 إلى 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

04. المؤهل العلمي:

متوسط ☐ ☐ **جامعي** ☐ **دراسات عليا** ☐

05. الصفة الوظيفية:

☐ ☐

مدير رئيس مصلحة ☐ س قسم ☐

إداري

ثانيا: محاور الدراسة

المحور الأول: نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
	المجال الأول: تأييد الإدارة العليا					
1	للإدارة العليا دراية تامة بأهمية نظم المعلومات المحاسبية					
2	هناك قناعة للإدارة العليا بإمكانية تحسين الأداء باستخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية					
3	طبيعة القرارات في المؤسسة يتطلب تطبيق نظم المعلومات المحاسبية					
4	للإدارة العليا الرغبة في توفير معلومات محاسبية دقيقة لاتخاذ القرارات					
5	تقوم إدارة المؤسسة بمراقبة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية					
	المجال الثاني: نوعية الأجهزة المستخدمة					
6	البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية حديثة					
7	البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتلاءم مع متطلبات تشغيل المؤسسة					
8	الأجهزة والبرامج المستخدمة تحقق الغايات والأهداف المرجوة من نظام					

	المعلومات المحاسبية وبالشكل المناسب					
9	تقوم أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة بتغطية جميع احتياجات الإدارة بغرض الاستفادة من نظم المعلومات					
10	هناك سهولة في استخدام أجهزة وبرامج نظم المعلومات المحاسبية لا يتطلب التخصص					
	المجال الثالث: كفاءة العاملين					
11	يتمتع العاملون في نظم المعلومات المحاسبية بمستوى عال يتناسب والمهام المطلوبة منهم					
12	مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبية تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم					
13	استجابة العاملين عالية في تفهمهم لاحتياجات المستفيدين من نظام المعلومات المحاسبية					
14	يتلقى العاملون الجدد في نظام المعلومات التدريب اللازم للتعامل الجيد مع الأجهزة والبرامج الموجودة					
15	هناك اتصال دائم بين العاملون في نظم المعلومات والأقسام الأخرى للوفاء بمتطلباتهم واحتياجاتهم من المعلومات					
	المجال الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية					
16	يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة في معالجة البيانات المختلفة					
17	معالجة البيانات المحاسبية من خلال نظام المعلومات المحاسبية يتفق والسياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة					

18	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات في المؤسسة في الوقت المناسب					
19	توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات تتميز بدرجة كبيرة من الدقة والمصداقية					
20	توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات تتميز بدرجة عالية من الثقة والموضوعية					

المحور الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
21	للمؤسسة رؤية واضحة حول المخاطر المحتملة الحدوث فيها					
22	للمؤسسة دراية بطرق إدارة المخاطر المحتملة الحدوث					
23	أهداف المؤسسة واضحة ودقيقة فيما يخص إدارة المخاطر					
24	تقوم المؤسسة بتحليل مواردها وإمكانياتها الداخلية بصفة دورية ومستمرة					
25	تقوم المؤسسة بتحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها					
26	تقوم المؤسسة بتقييم مواردها المالية بما يحقق لها أكبر عائد بأقل المخاطر					
27	تعتمد المؤسسة على موارد بشرية ذات كفاءة مما يساهم في تحقيق					

	أهدافها					
28	للمؤسسة خطط واضحة لإدارة المخاطر					
29	إجراءات وبرامج تسيير المخاطر في المؤسسة واضحة ودقيقة					
30	تقوم المؤسسة بتخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق إدارة المخاطر وتحقيق الأهداف					
31	تقوم المؤسسة بتقييم ومراقبة الخطط بما يضمن إدارة فعالة للمخاطر					
32	تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسة على تفعيل إدارة المخاطر					
33	الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة تمتاز بدرجة عالية من الحماية والأمن من المخاطر					
34	المؤسسة على دراية تامة بأهمية الأطراف ذات العلاقة ودورهم في إدارة المخاطر					
35	تستخدم المؤسسة النماذج والتقنيات الكمية في إدارة المخاطر					

المحور الثالث: مساهمة نظم المعلومات المحاسبية على إدارة المخاطر في المؤسسة

الرقم	العبارة	موا فق تماما	موا فق	محا يد	لا أواف ق	لا أوافق تماما
36	يزور نظام المعلومات المحاسبي إدارة المؤسسة بالبيانات الإجمالية عن المخاطر المحتملة الوقوع					

37	تستخدم المؤسسة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة الداخلية على نشاطاتها					
38	يساهم توفر وعي كاف لدى مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي في تحسين إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة					
39	يتلائم نظام المعلومات المحاسبي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة					
40	يعمل نظام المعلومات المحاسبي على توفير المعلومات الكافية المتعلقة بجميع البدائل الممكنة لإدارة المخاطر					
41	نظام المعلومات المحاسبي المالي يعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها					
42	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المالي على تصنيف المشاكل وتحديد مدى خطورة كل منها					
43	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المالي في تحفيز متخذ القرار على البحث على حلول للمشاكل					
44	تساهم المعلومات المحاسبية في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية					
45	تستخدم المعلومات المحاسبية في توجيه القرارات الاستثمارية المستقبلية للمؤسسة بما يساعد في إدارة المخاطر					
46	توفر نظم المعلومات الإستراتيجية في المؤسسة معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط الإستراتيجية					
47	تستخدم المعلومات المحاسبية في المؤسسة في عملية الرقابة على					

	الخطط الإستراتيجية					
48	**تساهم المعلومات المحاسبية في المؤسسة على تحديد وتحليل عناصر التكاليف والعوائد والتنبؤ بها**					
49	**توفر نظم المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات تساعد إدارة المؤسسة من اكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب**					

نشكركم على حسن تعاونكم، وجازاكم الله كل خير

الملحق رقم 02: اختبار الثبات ألفا كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,898	49

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,896	20

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,881	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,885	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,883	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,783	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,792	15

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,894	14

الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي سميرنوف كولمنجروف

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		M1	Z1	Z2	Z3
N		51	51	51	51
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,7403	3,7742	3,9097	3,5355
	Std. Deviation	1,08830	1,06926	1,08669	1,12829
Most Extreme Differences	Absolute	,124	,132	,162	,144
	Positive	,124	,126	,158	,097
	Negative	-,116	-,132	-,162	-,144
Kolmogorov-Smirnov Z		,688	,735	,902	,799
Asymp. Sig. (2-tailed)		,731	,652	,390	,545

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Z4	M2	M3	TOTAL
N		51	51	51	51
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,7419	3,5828	3,6636	3,6702
	Std. Deviation	1,09324	1,06722	1,08361	1,07914
Most Extreme Differences	Absolute	,134	,113	,124	,109
	Positive	,125	,092	,109	,109
	Negative	-,134	-,113	-,124	-,091
Kolmogorov-Smirnov Z		,747	,627	,689	,606
Asymp. Sig. (2-tailed)		,633	,827	,729	,856

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

الملحق رقم 04: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	51	3,4839	1,09151	,19604
Q2	51	3,6129	1,20215	,21591
Q3	51	3,8387	1,03591	,18606
Q4	51	3,8710	1,20394	,21623
Q5	51	4,0645	,99785	,17922
Q6	51	3,9677	1,01600	,18248
Q7	51	4,0645	1,03071	,18512
Q8	51	3,7097	1,16027	,20839
Q9	51	4,0000	1,21106	,21751
Q10	51	3,8065	1,16674	,20955
Q11	51	3,4839	1,26151	,22657
Q12	51	3,4194	1,08855	,19551
Q13	51	3,5484	1,20661	,21671
Q14	51	3,4516	1,05952	,19030
Q15	51	3,7742	1,20304	,21607
Q16	51	3,7097	1,13118	,20317
Q17	51	3,9677	1,04830	,18828
Q18	51	3,5161	1,09151	,19604
Q19	51	3,9677	1,07963	,19391
Q20	51	3,5484	1,28682	,23112
Q21	51	3,1613	1,03591	,18606
Q22	51	3,5484	1,02758	,18456
Q23	51	3,7419	1,12451	,20197
Q24	51	3,5806	,99244	,17825
Q25	51	3,2581	1,43684	,25806
Q26	51	3,9032	1,16490	,20922
Q27	51	4,0645	1,06256	,19084
Q28	51	3,5161	,96163	,17271
Q29	51	3,3871	,98919	,17766
Q30	51	3,3226	1,13687	,20419
Q31	51	3,5161	1,20750	,21687
Q32	51	3,8710	1,20394	,21623
Q33	51	3,9032	1,01176	,18172
Q34	51	3,4194	1,05749	,18993

Q35	51	3,5484	1,33763	,24024
Q36	51	3,8065	1,01388	,18210
Q37	51	3,7097	1,16027	,20839
Q38	51	3,4194	1,23218	,22131
Q39	51	4,0000	1,06458	,19120
Q40	51	3,8710	1,17592	,21120
Q41	51	3,8710	1,08756	,19533
Q42	51	3,5161	1,09151	,19604
Q43	51	3,2258	1,23044	,22099
Q44	51	3,1935	1,04624	,18791
Q45	51	3,3226	1,16582	,20939
Q46	51	3,3871	1,08558	,19498
Q47	51	3,8710	1,20394	,21623
Q48	51	3,9677	1,16859	,20988
Q49	51	4,1290	1,02443	,18399
M1	51	3,7403	1,08830	,19546
Z1	51	3,7742	1,06926	,19204
Z2	51	3,9097	1,08669	,19518
Z3	51	3,5355	1,12829	,20265
Z4	51	3,7419	1,09324	,19635
M2	51	3,5828	1,06722	,19168
M3	51	3,6636	1,08361	,19462
TOTAL	51	3,6702	1,07914	,19382

الملحق رقم 05: اختبار توزيع ستودنت لمجموعة واحدة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Q1	3,468	50	,020	,48387	,0835	,8842
Q2	3,839	50	,008	,61290	,1720	1,0539
Q3	4,508	50	,000	,83871	,4587	1,2187
Q4	4,028	50	,000	,87097	,4294	1,3126
Q5	5,940	50	,000	1,06452	,6985	1,4305
Q6	5,303	50	,000	,96774	,5951	1,3404
Q7	5,750	50	,000	1,06452	,6864	1,4426
Q8	3,406	50	,002	,70968	,2841	1,1353
Q9	4,597	50	,000	1,00000	,5558	1,4442
Q10	3,848	50	,001	,80645	,3785	1,2344
Q11	3,136	50	,041	,48387	,0211	,9466
Q12	3,145	50	,040	,41935	,0201	,8186
Q13	3,530	50	,017	,54839	,1058	,9910
Q14	3,373	50	,024	,45161	,0630	,8402
Q15	3,583	50	,001	,77419	,3329	1,2155
Q16	3,493	50	,002	,70968	,2948	1,1246
Q17	5,140	50	,000	,96774	,5832	1,3523
Q18	2,633	50	,013	,51613	,1158	,9165
Q19	4,991	50	,000	,96774	,5717	1,3638
Q20	3,373	50	0,000	,54839	,0764	1,0204
Q21	3,867	50	0,001	,16129	-,2187	,5413
Q22	3,971	50	,006	,54839	,1715	,9253
Q23	3,674	50	,001	,74194	,3295	1,1544
Q24	3,258	50	,003	,58065	,2166	,9447
Q25	3,000	50	0,001	,25806	-,2690	,7851
Q26	4,317	50	,000	,90323	,4759	1,3305
Q27	5,578	50	,000	1,06452	,6748	1,4543
Q28	3,988	50	,006	,51613	,1634	,8689
Q29	3,179	50	,037	,38710	,0243	,7499

Q30	3,580	50	,125	,32258	-,0944	,7396
Q31	3,380	50	,024	,51613	,0732	,9590
Q32	4,028	50	,000	,87097	,4294	1,3126
Q33	4,971	50	,000	,90323	,5321	1,2743
Q34	3,208	50	,035	,41935	,0315	,8072
Q35	3,283	50	,030	,54839	,0577	1,0390
Q36	4,429	50	,000	,80645	,4346	1,1783
Q37	3,406	50	,002	,70968	,2841	1,1353
Q38	1,895	50	,068	,41935	-,0326	,8713
Q39	5,230	50	,000	1,00000	,6095	1,3905
Q40	4,124	50	,000	,87097	,4396	1,3023
Q41	4,459	50	,000	,87097	,4720	1,2699
Q42	2,633	50	,013	,51613	,1158	,9165
Q43	3,022	50	,315	,22581	-,2255	,6771
Q44	3,030	50	,311	,19355	-,1902	,5773
Q45	3,541	50	,134	,32258	-,1050	,7502
Q46	3,985	50	,056	,38710	-,0111	,7853
Q47	4,028	50	,000	,87097	,4294	1,3126
Q48	4,611	50	,000	,96774	,5391	1,3964
Q49	6,136	50	,000	1,12903	,7533	1,5048
M1	3,787	50	,001	,74032	,3411	1,1395
Z1	4,031	50	,000	,77419	,3820	1,1664
Z2	4,661	50	,000	,90968	,5111	1,3083
Z3	2,642	50	,013	,53548	,1216	,9493
Z4	3,779	50	,001	,74194	,3409	1,1429
M2	3,040	50	,005	,58280	,1913	,9743
M3	3,410	50	,002	,66359	,2661	1,0611
TOTAL	3,458	50	,002	,67018	,2743	1,0660